البحث العلمي

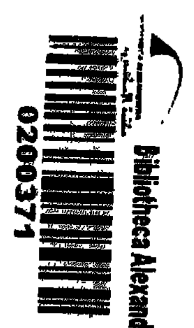
بين

الحرب والمؤسسة

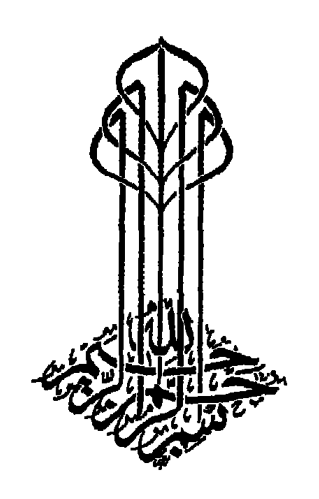
الدكتور

عبدالقادر الشيخلي





مجدلاوي



البحث العلمي

بين

الحرية والمؤسسية

البحث العلمي

بين
الحرية والمؤسسية

الدكتور
عبد القادر الشيخلي

مجدلاوي

الطبعة الأولى

2001-1421

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٣٠٢٤/ ١١ / ٢٠٠٠)

رقـــــم التصنيـــف : ٠٠١,٤

المؤلف ومن هو في حكمه : عبد القادر الشيخلي

عنـــوان الكتاب: البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية

الموضـــوع الرئيـــسي : ١- طرق البحث

٢- مناهج البحث

بيانـــات النـــشر : عمان / دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

* – تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

مجدلاوي

عمان - الرمز البريدي: ١١١١٨ – الأردن

ص.ب ١٨٤٢٥٧ – تلفاكس ٤٦١١٦٠٦

ردمك ISBN 9957-02-052-8

إهداء

إلى المفكرين المستنيرين الحريصين على تفعيل بدقة أقوالهم الشريفة، وسط هذا السبات العميق الذي يلفه هذا الظلام البهيم في قاع هذا السجن العربي الكبير.

يطمحون لظهور منظومة الحريات السياسية والفكرية، وينشدون قيام مؤسسات علمية لا تشوبها التسلطية والشللية والوتيرية، تخدم، بدون انقطاع، الإنسان: صانع الأفكار الحرة والحضارات البشرية والعلوم والتكنولوجيات المتطورة.

د. عبد القادر الشيخلي


المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل عام

بينما نجد مناهج وتنفيذات البحوث العلمية، بمختلف أنواعـــها وميادينـــها، مزدهرة في العالم المتقدم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وعلمياً وتكنولوجيـــاً، فإن أحوال وأوضاع هذه البحوث في الأقطار العربية ليست في مستوى طموحـــات هذه الأمة التي طال ليلها واستنسر بغاتها، واستهتر طغاتـــها، وأمســى البـــاحثون العلميون يمضون طريقهم بمشق الأنفس، سواء في المرافق الجامعيـــة أو المرافــق البحثية العامة أو الأهلية. وما أن اتضحت معالم البحث العلمي العربـــي وتبلـــورت أسسه وتحددت أهدافه حتى عاش في أزمة بنيوية ووجودية وإجرائية، حاولت خنقـــه وهو في المهد، فهذا البحث لن يزدهر دون توفـــير أوســع الحريـــات الأكاديميـــة والسياسية له، وكذلك تأمين مستلزماته المالية والإدارية والأخلاقية، وكل ذلك شَـــكَّلَ الصورة العامة لهذه الأزمة.

يضاف إلى ما تقدم، أن الطابع المؤسسي أخذ يهيمن على معظم البحـــوث التي تجرى في البلدان المتقدمة اقتصادياً وتكنولوجياً، سواء على صعيد المؤسســات التي تشرف على إعداد وتنفيذ مثل هذه البحوث، أو على صعيد القواعد الإجرائيـــة المتعلقة بضوابط جعل البحوث أكثر دقة، وأشمل جدوى، مما أشاع مناخـــاً صحيـــاً لازدهار أخلاقيات الباحثين العلميين على مستوى العلاقات الفرديـــة والاجتماعيـــة وطرائق التنفيذ واحترام الحقيقة العلمية.

صفوة القول في هذا الشأن أن أزمة البحث العلمي العربـــي تتمثـــل فـــي احتياجاته إلى حريات أوسع من جهة، وفهم وتطبيق النزعة المؤسسية فـــي العمـــل العلمي والبحثي –على حد سواء– من جهة أخرى.

ونحاول في هذا الكتاب إلقاء الضوء -إلى حد الاكتفاء- على هذه الأزمة على صعيد الحرية، ونبيّن طرائق تخطي هذه الأزمة، كما نبغي التعرف على النزعة المؤسسية في البحث العلمي. ونحاول الإجابة على سؤال مفاده: هل أن المؤسسية تتعارض مع أصول حرية الباحث العلمي أم لا؟ وسنتناول كل من هاتين المسألتين بفصلين مستقلين، وهدفنا الأول والأخير يتمثل في المساهمة في تطوير واقع البحث العلمي العربي إلى واقع جديد حيث الحرية والمؤسسية.

ومن الله الرشاد والسداد وحسن المعاد

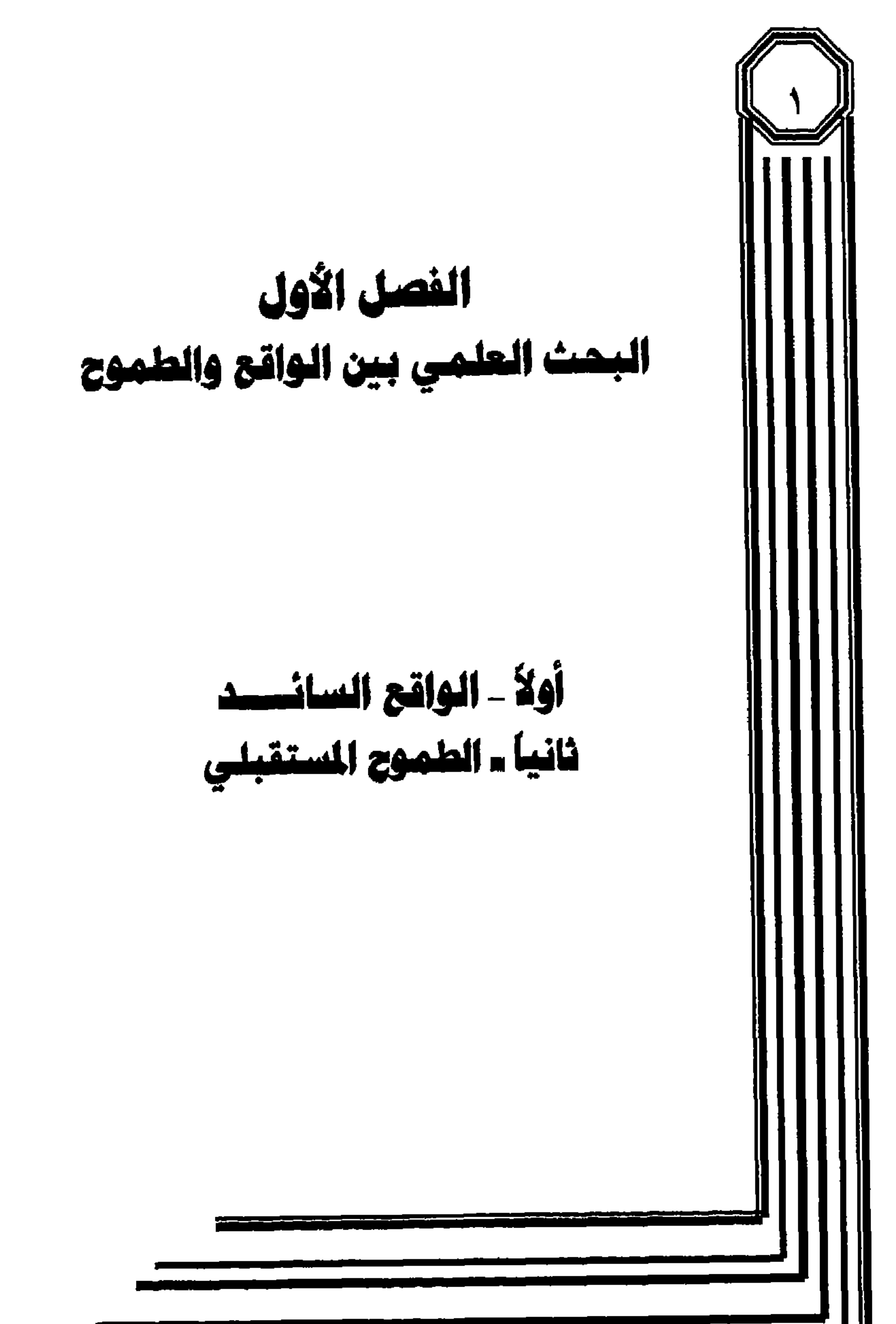
للمراسلة

ص.ب ٥٤٠٣٥١

أبو نصير - عمان - الاردن

د. عبد القادر عبد الحافظ صالح الشيخلي

كلية القانون -جامعة اليرموك



الفصل الأول
البحث العلمي بين الواقع والطموح

أولاً - الواقع السائد

ثانياً - الطموح المستقبلي

تمهيد

يكتسب البحث العلمي أهمية حيوية، كونه من أبرز مباحث التقدم العلمي ومظاهر الرقي الحضاري والثقافي إذ لا يمكن تحديث الدولة أو عصرنة المجتمع بمعزل عن هذه الأداة الجوهرية، بيد أن تفعيل دور البحث العلمي في المجالات الطبيعية والاجتماعية والإنسانية يتوقف على إتاحة الحرية بصورة كاملة للعاملين في حقله، فموضوعات البحث العلمي أشبعت دراسة وتمحيصاً في مجلات ومؤتمرات مجالس اتحاد الجامعات العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية من حيث مفاهيمه أو مؤسساته أو إعداد كوادره أو تمويله أو أهدافه. ولدينا خزين معرفي لا بأس به في هذا الشأن إلا أن مبحث حرية البحث العلمي في الجامعات العربية ما زال لم ينل حقه من الاستقصاء والتحليل والمقارنة فقد جرت محاولات عدة لوصف واقع البحث العلمي في جامعاتنا العربية وتحديد الصعوبات التي تعترض مسيرته وتحقيق أهدافه إلا أن هذه المحاولات قلما قامت بتحليل المناخ الجامعي وفلسفة المسؤولين نحو حرية البحث العلمي.

ويتطلب إزالة الشعور بالعجز المتزايد الناجم عن تدهور الأوضاع العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً إطلاق حرية البحث العلمي كي يأخذ دوره في التحليل المعمق وبلورة الخيارات المستقبلية والنتائج العلمية والعملية إذ أن الوضع العربي العام في مسيس الحاجة إلى الصراحة والإفصاح والوضوح والتناول في نطاق شبكة واسعة من التحليلات المتنوعة وصولاً إلى الاتفاق حول الحد الأدنى من العمل العلمي المشترك فإذا أطلقنا للبحث العلمي حرياته فهذا سيؤثر إيجاباً في العلاقات السياسية والاجتماعية للدولة والمجتمع.

ونتناول حرية البحث العلمي في سياسات التعليم العالي، بمعنى أن الضوء في هذه الدراسة سينصب على "الحرية" فما زالت ثمة أزمة حرية في نطاق البحث العلمي. وإذا تطرقنا إلى موضوعات أخرى فيها فبقدر ما تخدم قضية هذه الدراسة من خلال كشف الجوانب الأخرى المتعلقة بهذه الحرية التي طال مخاضها في غرفة ولادة البحث العلمي القادر على قيادة البلاد إلى رحاب قرننا المبارك: القرن

الحادي والعشرين. وبالنظر لخصوصية البحث الاجتماعي أو الإنساني فإن حرية البحث العلمي تتصرف في هذه الدراسة على مجاله دون البحث الطبيعي، كما سأبين أسباب ذلك في الموضع المناسب لذلك.

كما أتوخى إلى تناول المؤثرات النوعية المختلفة التي تعيق تدفق البحث العلمي الحر أو تحد من حرية التفكير البحثي، إضافة إلى بيان الجهود الذاتية والموضوعية الرامية إلى بناء وتنشيط حرية البحث العلمي. ولعل استخدام المنهج التكاملي في هذه الدراسة يؤدى إلى أن تشرع الأبواب على مصاريعها كي نحيط (بـ "محنة") حرية البحث العلمي في سائر جوانبها الخارجية وعناصرها الداخلية. فإذا تم التحليل العلمي الدقيق لهذه المشكلة، فإننا نضع أيدينا على الداء، وحينئذ يصبح الطريق ممهداً لاقتراح معالجة الموضوع كما عالجه من قبلنا العالم المتقدم.

وجدير بالذكر أنه لم يتطرق كثيرون إلى صعوبات دراسة أسباب تعثر حرية البحث العلمي، ومن تطرق إلى ذلك فقد ألمح جوانباً بشكل عابر ولم يغص في جوهر المشكلة، فكان الاقتصار على ذكر ضعف حرية الباحث كافياً -بنظره- لتحديد المشكلة!! إذ أن وضع البدائل أو الخيارات يحتم تحليل المشكلة برمتها، فثمة فردية جامحة في هذه المسالك، وثمة مؤسسات جامعية ضيقة الصدر؛ وثمة استراتيجية سياسية ضاغطة غريبة عن قيم وتقاليد الديمقراطية الليبرالية، فكان الواجب -والحالة هذه- الغوص في الجزء المغمور من الجليد كي ندرك كامل أبعاد المشكلة. فالعيب مشترك بين باحث يشكو ندرة الحرية وهو لم يجهد بما فيه الاكتفاء في معظم الأحيان لانتزاعها، وبين مؤسسات سياسية (على رأسها الدولة) واجتماعية (على رأسها المجتمع) وتعليمية (على رأسها الجامعة) تضع خطوطاً حمراء مستمدة من التراث أو الدين أو القيم الاجتماعية السائدة تحظر تجاوزها على الباحث في المجالات الاجتماعية والإنسانية فالبحوث الاختبارية تشكو الضعف الكبير في المناخ والبيئة العلميين سواء على شكل اتجاهات وسياسات أو أجهزة ومكائن ومعدات، أو أشخاص يشكلون عقل المجتمع العلمي. بينما البحوث الاجتماعية والإنسانية تشكو من اتساع المحظورات وضآلة المباحات واغتيال قيمة التسامح كقيمة أخلاقية-فكرية.

وسألجأ إلى تقسيم موضوع الفصل الأول إلى مبحثين مستقلين، أحدهمـــــا: يتناول واقع حرية البحث العلمي في الجامعات العربية الحالية، والآخـــر: يتطـــرق إلى الصورة الطموحة أو النموذجية لحرية البحث العلمي حسبما نتمناها في حياتنـــا الجامعية، كتشريعات، ومؤسسات، وقيم وتقاليد، ومناخ علمي، وممارسات محمـودة، ومخرجات ونتائج فاعلة في صميم المجتمع والاقتصاد والثقافة والعلم.



١- طبيعة البحث العلمي.

٢- أزمة التعليم العالي.

٣- أزمة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

٤- معوقات البحث العلمي.

أولاً
طبيعة البحث العلمي

البحث العلمي -وفق وجهة نظر اليونسكو- "عمليات الدراسة والتجربة وصياغة المفاهيم واختيار النظريات التي تدخل في توليد المعرفة العلمية"[1].

إن تحليل طبيعة البحث العلمي يستلزم تحديد أنواع البحوث العلمية وعرض مناهجها، وأساليبها، وشروط نجاح المشتغلين بالبحث العلمي، وأخيراً إلقاء الأضواء على أخلاقيات الباحث العلمي وهذا يقتضي تناول هذه الموضوعات بخمس مسائل مستقلة:

المسألة الأولى: أنواع البحوث العلمية:

(أ) البحث الأساسي والبحث التطبيقي:

في معظم مجالات العلم يمكن أن تصنف البحوث إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية:

(١) البحوث الأساسية هي الأنشطة التجريبية أو النظرية التي تمارس أصلاً من أجل اكتساب معارف جديدة عن الأسس التي تقوم عليها الظواهر والوقائع المشاهدة دون توخي أي تطبيق خاص.

(٢) البحوث التطبيقية وهي البحوث الأصلية التي تجرب بغية اكتساب معارف جديدة وترمي في المقام الأول إلى تحقيق غرض علمي معين[2].

ويرى الدكتور جون ديكنسون أن البحث العلمي يحدد الاحتياجات ويبين الحلول ويوفر المسائل اللازمة لتحقيقها ومن هذا المنطلق فإن أي محاولة للتمييز

---

[1] د. جون ب. ديكنسون: العلم والمشتغلون في البحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، الكويت، عالم المعرفة (عدد ١٢-نيسان١٩٨٧) ص٣٧١.

[2] د. جون ب. ديكنسون: المرجع السابق، ص٢٨٤.

بين البحوث الأساسية والتطبيقية تصبح على الأصح غير ذات معنى لدى الباحث نفسه خاصة وإن كل هذه البحوث يستخدم المنهج العلمي ومع ذلك سيبقى التمييز بين البحوث الأساسية والتطبيقية كشيء ملازم للجوانب الإدارية[1].

(ب) البحث العلمي والبحث التكنولوجي:

فالبحث العلمي ينطلق من العلم والبحث التكنولوجي ينطلق من التكنولوجيا إلا أن التداخل والترابط قائماً بينها في الوقت الحاضر فلم يكن بالإمكان للنظرية الفلكية أن تقوم أبعد من المناقشة الفلسفية بدون وجود (التلسكوب) الذي تم بواسطته مشاهدة أقمار المشتري وكوكب الزهراء وعدد من نجوم المجرة اللبنية، فالعلم والتكنولوجيا متعاونان بمعنى أن كل منهما يضيف قوة للآخر[2].

المسألة الثانية: مناهج البحث العلمي:

يمكن أن يستخدم الباحث منهجاً أو أكثر من المناهج العلمية الآتية:

١- المنهج التحليلي Analytical Method

ومؤداه تفتيت الكل إلى أجزاء، وتقويم الأجزاء لاختيار فرضيات معينة والوصول إلى نتائج جديدة. ففي العلوم الطبيعية أو المجردة يتم تفتيت الكل إلى أجزاء على المستوى الذهني أولاً ثم اللجوء إلى المختبر أو التجارب العلمية، اما في ظل العلوم الإنسانية والاجتماعية فيتم تفتيت الكل إلى أجزاء على المستوى الواقعي.

٢- المنهج الكيفي Qualitative Method

ويتزاوج مع المنهج السابق، ويستخدم الباحث أساليب المقابلات الشخصية والملاحظة وغيرها.

٣- المنهج الاستنباطي Deductive Method

---

[1] المرجع نفسه، ص٩٥.

[2] المرجع نفسه، ص٩٦.

ومؤداه استخدام أسس وقوانين المنطق واثبات نتيجة ما وينتقل الباحث في هذا النهج من العام إلى الخاص.

٤- المنهج الجدلي Dialectical Method

وهو عبارة عن منهج يكشف طبيعة العلاقة بين الأفكار المتعارضة أو المتناقضة في ضوء قواعد المنطق الجدلي.

٥- المنهج الاستقرائي Inductive Method

ومؤداه انتقال الباحث من الخاص إلى العام لاثبات فرضية البحث.

٦- المنهج الكمي Quantitave Method

عبارة عن منهج يدرس الظواهر القابلة للقياس الكمي.

٧- المنهج المقارن Comparative Method

وهو منهج يحدد أوجه التماثل والتباين بين عدة أنظمة أو ظواهر أو علاقات.

٨- منهج دراسة الحالة Case Study Method

وهو دراسة ظاهرة أو حالة من جوانبها كافة بهدف تحليل أجزائها والوصول إلى نتائج محددة.

المسألة الثالثة- أساليب البحث العلمي Techniques Research

وهي الأدوات أو الوسائل التي يلجأ إليها الباحث بدءاً من جمع المعلومات ووصفها إلى تحليلها وفق المنهج العلمي وهي ثلاثة أساليب: كيفية، وكمية وكيفية- كمية. والشائع في البحث المؤسسي استخدام أساليب كمية تستخدم لغة الأرقام للقياس بدقة ويشكل ذلك إعداد استمارات الاستبيان أو معالجة البيانات التي تم جمعها وتحليلها من خلال الجداول التكرارية أو معامل الارتباط وغيرها من الأساليب الإحصائية وكذلك تحليل المضمون الكمي ويجب أن يلم الباحث بالأساليب الإحصائية واستخدام الحاسوب والإنترنت.

ويمكن أن يزاوج الباحث بين الأسلوبين الكيفي والكمي وذلك لضرورة بحثية متعلقة بموضوعه، كما يمكن أن يتحاشى بهذا الأسلوب أخطاء التمييز.

ومن الضرورة ملاحظة أن هذا الأسلوب مكلف مادياً وزمنياً.

المسألة الرابعة- شروط نجاح المشتغلين بالبحث العلمي:

نصح اليونسكو في توصية له صادرة في ١٩٧٤ بالإجراءات المؤدية إلى نجاح المشتغلين بالبحث العلمي مؤكداً على أنه ينبغي للدول الأعضاء عندما تقوم بمهمة أصحاب العمل الذين يستخدمون باحثين علميين:

أ- توفير الدعم الأدبي والعون المادي لباحثيها العلميين.

ب- السعي إلى أن تكون قدوة حسنة لأصحاب العمل الآخرين الذين يستخدمون هؤلاء الباحثين.

ج- حث جميع أصحاب العمل على العناية بتوفير ظروف عمل مرضية لهؤلاء الباحثين.

د- ضمان تمتع باحثيها بظروف عمل مرضية وأجور عادلة دون تمييز تحكمي وتوفير الفرص والتسهيلات الكافية للتقدم العلمي[1].

المسألة الخامسة- أخلاقيات الباحث العلمي The Ethics of Scientific Research

إن تجاهل الباحث العلمي أخلاقيات البحث العلمي ينسف الصفة العلمية والقيمية عن عمله البحثي.

فمن الضروري إلا يتعرض الباحث لزملائه الباحثين من حيث خصوصياتهم أو كراماتهم أو نهج سيرهم إذ أن تسييس Politicization العملية البحثية ذات الصفة الموضوعية يتناقض مع أخلاقيات البحث العلمي. ومن أخلاقيات الباحث العلمي:

---

[1] مذكورة لدى ديكنسون، المرجع السابق، ص٢٧٤.

١) الأمانة العلمية: من الضرورة نسبة الآراء لأصحابها الحقيقيين وتجنب انتحالها أو سرقتها.

٢) كتمان سرية المعلومات أو خصوصيات المبحوثين.

٣) تجنب إلحاق ضرر مادي أو معنوي بعينة البحث ومحاولة الضغط على المبحوثين أو استفزازهم.

٤) فصل الحياة العلمية للباحث عن حياته العائلية أو الشخصية.

٥) تجنب الخضوع لمؤثرات حكومية هادفة إلى ترك البحث في شؤون عامة حيوية[١].

أن تحليل واقع البحث العلمي العربي يكشف لنا عن عدة مؤشرات سلبية، هي عبارة عن ظواهر بعضها بيئي والآخر تنظيمي داخلي فالمجتمع لا يأبه بتوجيه الباحثين نحو النقد والحرية، والتعليم العالي نشأ ونما في بيئة متخلفة، ولم يتوفر له المستوى القياسي للمناخ العلمي بالمعيار الأكاديمي العالمي واستتبع ذلك حصول ضعف حاد في أنشطة البحث العلمي. ونظراً لهشاشة الحريات فإن بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية تخلفت تخلفاً نوعياً عن مستوى بحوث الطبيعة والحياة والإحصاء والرياضيات.

وفيما يلي جولة سريعة وموجزة على هذه الظواهر المحسوسة.

[١] د. مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم السياسة، طرابلس الدار الجماهيرية ١٩٩٤، ص٣٣.

ثانياً
أزمة التعليم العالي

في دراسة علمية أكدت وجود أزمة مستفحلة تعصف بهذا التعليم وتتجسد في العديد من المشكلات والمعوقات التي تعترض تطويره وتقدمه، وقد أظهرت النتائج أن ٧٦,٦% من رؤساء الجامعات الحكومية و ٧٥% من نواب الرؤساء و٢٨% من عمداء الكليات وعمداء شؤون الطلبة و٧٦,٦% من مديري القبول والتسجيل في الجامعات الحكومية الأردنية أقروا بوجود أزمة في التعليم العالي وقد انسحب هذا الاقرار على ٧٨% من المجموع العام للعينة التي شملتها الدراسة[١].

وأشار بعضهم إلى أن التعليم في الجامعات الأردنية يأخذ شكل التلقين والإملاء مما لا يساعد على التفكير العلمي والمنهج العقلي[٢].

ويمكن القول إن المناخ العلمي في الجامعات العربية ليس بالمستوى المناسب لتشجيع إجراء البحوث، فاللقاءات الفكرية والعلمية بين أعضاء هيئة التدريس ذوي الاختصاص الواحد تكاد تكون نادرة، وهي أقل من ذلك على مستوى الجامعات العربية حيث تميل الأغلبية إلى الجهود والبحوث الفردية. إن كل عضو هيئة تدريس يتصرف وكأنه يدور وحده في فلك منفصل. فهو قلما يطلع زملاءه على أبحاثه أو مشاريعه لأن المناخ العلمي الذي يشجع مثل هذا التفاعل غير متوافر كما أن عدم توافر هذا المناخ السليم أخفق من دافعية علمائنا بإجراء البحوث المطلوبة[٣]. ومن الأمور التي تسهم في عدم خلق المناخ العلمي المناسب

---

[١] بسام العمري: مشكلات التعليم العالي ومقوماته، بحث منشور في مجلة دراسات (الجامعة الأردنية)، مجلد ٢٢أ، عدد٦، ١٩٩٦.

[٢] د. ابراهيم محمود: دور التعليم العالي في الأردن -قرارات حول التعليم العالي- بحث منشور في بوندباس (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية للدول العربية)، عدد١، يونيو ١٩٩١ -عمان.

[٣] د. عبد الرحمن عدس: الجامعة والبحث العلمي، دراسة في التوجيهات المستقبلية، المؤتمر العام السادس لاتحاد الجامعات العربية (التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي عام٢٠٠٠-صنعاء-١٦-١٨/٢/١٩٩٨)، مجلة اتحاد الجامعات العربية- تموز ١٩٨٨، عمان، ص٣٧٤.

في الجامعات العربية هو غموض مصطلح الحرية الأكاديمية في أنظمتها وقوانينها وبالفعل فهذه الحرية في الكثير من المجالات تكاد أن تكون مقيدة فهناك بعض الميادين التي يصعب على الباحث تناول القضايا الواقعية في نطاقها، وإذا تناولها فإنه لن يكون حراً في نشر النتائج التي يتوصل إليها[1].

ولو استعرضنا أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار التعليم العالي العربي لوجدناها في أضعف الأنشطة الجامعية قدرة فهي لا تمثل أكثر من ٥% من أعباء هيئة التدريس الجامعية، بينما تمثل حوالي ٣٣% من تلك الأعباء في جامعات الدول المتقدمة حالياً. وأسباب تلك كثيرة، منها:

- استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفى من المخصصات (البدلات) الجامعية.
- قلة عدد الباحثين المتخصصين، وندرة المساعدين في مجال البحث.
- ضعف ظروف العمل التي يجتهد في ظلها الباحثون.
- قلة المراجع العلمية وسائر التسهيلات اللازمة للبحث العلمي.
- ضعف حضور المؤتمرات العلمية.
- انعدام ربط البحوث العلمية بخطط التنمية.
- انعدام اهتمام وجهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث.
- الافتقار إلى التعاون والتنسيق في مجال البحوث العلمية[2].

---

[1] د. عبد الرحمن عدس، المرجع السابق، ص٣٧٥.

[2] في التوسع أنظر:

- عمر عبد الرحمن الأقرع: أرقام ومؤشرات الدراسات العليا بجامعة الخرطوم في كتاب د. حسن احمد إبراهيم: الدراسات العليا في الجامعات العربية، الجزء الأول، دار مطبعة جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٦، ص١٣-٢٤.
- محمد يوسف سكر: تجربة الدراسات العليا بجامعة الخرطوم في المرجع السابق، ص٤٥-٧٠.
- محيى الدين صابر: تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي، تونس، اليسكو، ١٩٨٦، ص٧-٨.

ومن نتائج انعدام الحريات في البحوث الاجتماعية والإنسانية: اتسام معظم هذه البحوث بالتفسير السكوني للوقائع والتحليل الفردي للظواهر، واعتبار الطبقات كائنات لا تخضع للحراك، والاعتقاد أن ثمة عوامل قدرية (يتم التركيز على التخلف في مجالها) هي وراء ما نحن فيه من هموم ومآس، وأن من الصعوبة التحرر من التخلف طالما هو ظاهرة مؤسسية تشكل نسيج المجتمع ككل ولا خلاص إلا بنزول رحمة من الله رب العالمين!! ولا شك: في أنه إن لم يتشرب عقل الباحث العلمي العربي من ينبوع الحرية الأكاديمية والسياسية فإن بدء مسيرته مثل منتهاها: عمل كثير ونتائج قليلة وتأثير محدود.

ثالثاً
أزمة البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية

تهدف البحوث الطبيعية (الفيزيائية) والحياتية (البيولوجية) والرياضية والإحصائية إلى اكتشاف حقائق علمية مجردة ومعرفة النظم التي تسير عليها الطبيعة والأحياء والأشياء ويكاد ينعدم الخلاف المعتقدي (الأيديولوجي) أو السياسي في هذا المجال اللهم إلا إذا تصدى الباحث إلى مسائل متعلقة بالغيبيات أو الأديان أو المعتقدات المقدسة.

أما في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية (سياسة، أدب، فلسفة، دين، اقتصاد، إدارة، قانون، اجتماع، نفس، أخلاق، تاريخ، فن، لغة، الخ..) فإن الخلافات الفكرية والسياسية قائمة على قدم وساق وذلك أن هذه العلوم متعلقة بالإنسان وارادته ومصالحه وغاياته[1]. والمعروف عن المواقف الأخلاقية والمواقف المتصلة بعقيدة الجماعة انها نادراً ما تسمح للباحثين المعنيين باخضاعها لأساليب البحث الكمي او الاحصائي[2].

وثمة خلاف بين الفلاسفة وعلماء الإنسانيات والطبيعيات بشأن أصل الكون والإنسان والقوى المسيرة للأشياء، وهل الإنسان مسير أم مخير، ودور ارادته في الظروف الموضوعية للمجتمع، أو دور الإنسان في خلق القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي والاقتصادي وبما أن البشر طبقات اجتماعية، فثمة مصالح وثمة صراع ومنافسة، وهذا يعني ثمة خلاف في وجهات النظر، وفي فلسفة الحياة، والعلاقة بين الحياة والموت، والأخلاق والحرية، والسعادة والبؤس والخير والشر، وما يجوز التفكير فيه وما لا يجوز في مثل هذه المسائل

---

[1] في التوسع: أنظر فصل البحث العلمي بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، في كتابي: قواعد البحث القانوني، عمان، دار الثقافة، ١٩٩٩.

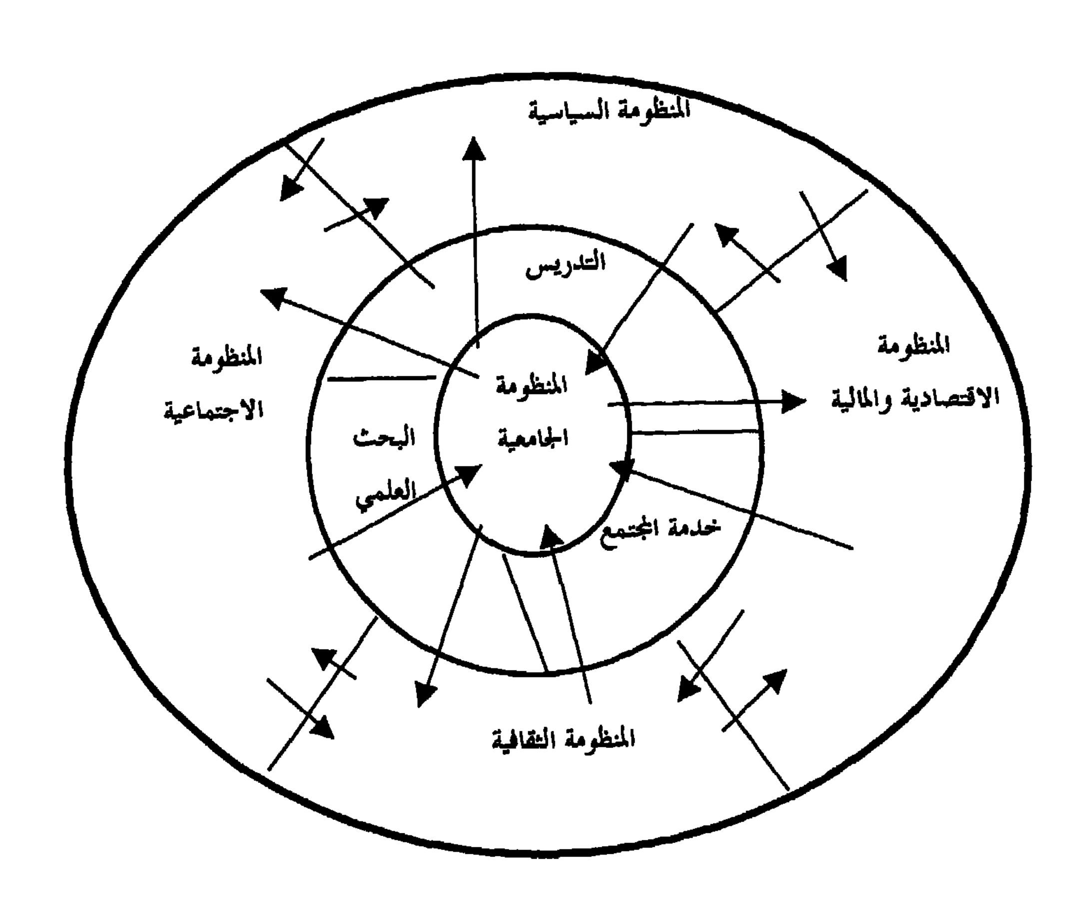
[2] انظر: KROEBER, ANTHROPOLOGY TODAY, CHICAGO, 1953, P75.

والموضوعات التي تتضمن جوهر العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي محل خـلاف معتقدي وفكري وسياسي وفلسفي على درجة عالية من الحدة والصرامة الأمر الـذي يجعل البحث الاجتماعي أو الإنساني يسير على أرض مزروعـة بالأشـواك فـي أفضل فرضية، وبمجرد أن تدمى رجل باحث سار في هذا الحقل يـتردد بـاحثون آخرون في محاكاته، ولكن تذهب الجرأة والشجاعة بباحث آخر لولوج ما احجمـت جمهرة الباحثين التقليديين على ولوجه، فالمسيرة البشـرية تقـدم دائمـاً الأبطـال والشهداء والقديسين دون انقطاع، وثمة من يضع حريته أو حياته قربانـاً للوجـود الإنساني أو لحرية شعبه، وثمة من لا يذهب هذا المذهب، وهكذا تتقدم هذه المسـيرة المظفرة من خطوة إلى خطوات أعلى.

رابعاً
معوقات البحث العلمي

تواجه مسيرة البحث العلمي في الجامعات العربية مجموعة من المعوقات العامة، أبرزها المعوقات السياسية، والإدارية، والمالية، والاجتماعية والثقافية. وإذا وضعنا المنظومة الجامعية في مركز الدائرة العامة فإن محيطها سيشغل المنظومات الأخرى: السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية التي تنفعل بهذه المنظومة وتتفاعل معها. وبما أن البحث العلمي في الجامعة جزء لا يتجزء من المنظومة الجامعية فإن التأثير السلبي لهذه المنظومات على المنظومة الجامعية يظهر بنفس المستوى والحدة على البحث العلمي في الجامعة.

ويبين المخطط الآتي التأثير المتبادل والتفاعل المشترك لهذه المنظومات كافة.


المنظومة السياسية
التدريس
المنظومة
الاجتماعية
المنظومة
الجامعية
المنظومة
الاقتصادية والمالية
البحث
العلمي
خدمة المجتمع
المنظومة الثقافية

وفيما يلي عرض موجز وسريع للمعوقات السياسية، والإدارية، والماليـــة، والثقافية على حركة البحث العلمية في الجامعات العربية:

١

المعوقات السياسية

يمكن العثور على ثلاث نظرات للسلطة السياسية تجاه الجامعة، كما يلي:

الأولى – النظرة الإيجابية: وتتركز في مبدأ كون الجامعة مرفقـــاً علميـــاً جديـــراً بالرعاية والحماية.

الثانية – النظرة السلبية: وتتمثل في مبدأ كون الجامعة تضم مجموعة من الأفـــراد المتغطرسين النائين عن فكر السلطة السياسية أو أنها وكر للأعداء!!

الثالثة – النظرة الحيادية: الجامعة دائرة من دوائر الدولـــة شـــأنها شـــأن دوائـــر الجمارك والمواصلات والبلديات!!

ويهم كاتب هذه السطور النظريتان الثانية والثالثة، إن حرية البحث العلمـــي مرتبطة بالنظام السياسي السائد وبسياقها الاقتصادي-الاجتماعي والتناول المجـــتزأ للموضوع عن سياقه العام يضفي عليه طابعاً نظرياً ويبعده عن حقيقته الميدانية.

من الحقائق غياب ايمان السلطة باهمية وضرورة البحث العلمي وكثير مـــن متخذي القرارات السياسية لا يؤمنون بجدوى البحث المذكور. إن هذه السلطة تعمـــد إلى تهميش البحث العلمي على حد قول أحد الباحثين[1] والســـلطة المســـؤولة عـــن ادارة شؤون البلاد في معظم الأقطار العربية لا تعير أهميـــة محسوســـة للبحـــوث الطبيعية لأن هذه البحوث منبتة الصلة بحرية الإنسان أو عقيدته بشكل عام بيد أنـــها تضع القيود على حريات الباحث العلمي في المجالات الاجتماعيـــة والإنســـانية أن هذه المجالات تكشف بسهولة أنماط السلطة وطـــرق الســـيطرة والحفـــاظ عليـــها

---

[1] د. مصطفى التير: المثقف وتهميش البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة الفكر العربـــي، ع٥٣س٩، (١-اكتوبر ١٩٩٨) بيروت، معهد الانماء العربي، ص١١٣ وما بعدها.

فالقابضون على السلطة لا يتوجسون خيفة من نظرية فيزيائية ولكنهم يشعرون بانعدام الارتياح من أية نظرية جديدة في مجال الاجتماع أو الفكر أو الثقافة إذا كانت متعلقة على نحو مباشر بمنظومة أو بمتخذ القرار السياسي.

"وإذا استمرت الحكومات العربية في نظرتها المريبة إلى البحث والتطور كما هو حاصل في الوقت الحاضر فإن دوره سيظل على ما هو عليه مراوحاً في مكانه"[1].

صفوة القول في هذا الشأن أن العقبة الرئيسة أمام حرية البحث العلمي في جامعاتنا العربية أن متخذي القرار لم يدركوا حتى الآن عظم الدور الذي يمكن أن تقوم به الجامعات ببناء حاضر المجتمعات ومستقبلها.

٢

المعوقات الإدارية

يتعامل الباحث العلمي مع إدارات الدولة سواء شاء أم أبى، وبما أن الأخيرة مشبعة بالنزعة البيروقراطية وينتظم مسلكها الروتين فإن حرية الباحث في عمله العلمي تكاد أن تنكمش كيف لا وهو يحتاج في معظم الأحيان إلى بيانات ومعلومات تحرص ادارات الدولة في الأغلب الأعم على حجبها بحجة السرية أو الخصوصية وهي حجج أوهى من خيط العنكبوت، فلم يعد في عالم الانترنت ومحطات التلفزة الفضائية وأجهزة التنصت والتجسس شيء ينتمي إلى عالم السرية أو الخصوصية وإنما هي عقلية تشربت بالنزعة الكابتة إضافة إلى فقدان الارتياح من البحث العلمي وذلك لأنه أقدر على كشف الحقائق.

---

[1] د. عمر محمد علي: رؤية مستقبلية لدور التعليم (الحلقة النقاشية الحادية عشر- ديسمبر١٩٨٧-ابريل١٩٨٨ في الوطن العربي للتخطيط- الكويت) دمشق دار طلاس١٩٨٨، ص١١٤.

٣

المعوقات المالية

ذهب أحدهم بأن المعضلة الأساسية للتعليم العالي في الوطن العري تكمن في تناقص الموارد المخصصة والمتاحة للانفاق عليه. ومن جهة أخرى فإن من الصعوبة بمكان الاستمرار في زيادة المخصصات المالية نتيجة للصعوبات المالية والاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان[١].

وقد أكد رئيس جامعة مؤتة أن نسبة ما ينفق في الأردن على نشاط البحث والتطوير ما زال في حدوده الدنيا، ولا يكاد يتجاوز في أحسن التقديرات ٠,٣٥% من الدخل القومي الإجمالي في ميزان النسبة العالمية المعتمدة للدول النامية إذ تصل إلى ١% وفقاً لتوصيات المنظمات العالمية المتخصصة، وهذه النسبة أدت إلى هجرة العقول العربية إلى الخارج بحثاً عن فرص أفضل وبيئة علمية متقدمة تستطيع فيها هذه العقول تقديم انجازات نوعية في شتى مجالات الاختصاص[٢].

وقد أشار أحدهم إلى تهميش ربط التعليم بالإنتاج والتدريب والبحث العلمي والتدريس، ويرى مراقبون أن أهم مشكلات التعليم الجامعي في الأردن مديونية الجامعة الحكومية البالغة (١٠٠) مليون دينار عدا العجز المستمر في موازناتها، وهناك من يقول بأن الجامعات الأردنية لا تهتم كثيراً بعملية التدريب المهني، أما البحث العلمي في هذه الجامعات فهو واحدة من مثالب عمل هذه الجامعات فقد أشارت دراسة للدكتور أنور البطيخي (رئيس الجامعة الهاشمية) إلى أن مجموع الإنفاق السنوي على البحث العلمي والتطوير في الأردن يبلغ (١٣,٥) مليون دينار

---

[١] د. عبد الله بويطانة: الانفاق على التعليم في الوطن العربي، المؤتمر المصاحب للدورة الرابعة والعشرين لمجلس اتحاد الجامعات العربية، جامعة قطر ١٩٩١.

[٢] د. عيد دحيات: التعليم في الأردن، رؤية مستقبلية، محاضرة القيت في يوم ١٩٩٩/١١/٢٠ في مجمع اللغة العربية الأردني، نشرت في جريدة الدستور (عمان)، عدد يوم ١٩٩٩/١١/٢١.

مقارنة مع (٦٥٠) مليون دولار في اسرائيل، و (٢٢٠) مليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وكان مجموع ما انفقته الجامعة الأردنية خلال عشرة أعوام على البحث العلمي (١,٥) مليون دينار، مقارنة مع (١٨٠) مليون دولار انفقتها الجامعة العبرية و(٤٠٠) مليون دولار انفقتها جامعة واشنطن.

ويؤكد أحد الأساتذة في جامعة أردنية أنه لا توجد خطة بحثية متكاملة ما بين كليات الجامعات بعضها بعضاً ومع خطة التنمية في المجتمع ويقول إنه لا بد من ربط أولويات التعليم بحاجات المجتمع المحلي الأردني وكان مجلس الوزراء قبل أكثر من سنة قرر تخصيص (١%) من أرباح الشركات لغايات البحث العلمي والتدريب المهني[١].

صفوة القول في هذا الشأن أنه غالباً ما تعزف السلطة السياسية عن تمويل بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية الهادفة إلى اكتشاف الحقائق أما البحوث الإعلامية التي تروج لدعايات السلطة فهي تنال رعاية مالية خاصة فهذه البحوث تغذي ما هو واقع. كما أن تمويل المؤسسات والبحوث الأمنية يتم بشكل كبير في بعض الأنظمة العربية وهي بحوث تتعلق بأمن الحكام لا الأمن العام للشعب.

٤

المعوقات الاجتماعية

لا ينظر المجتمع العربي بقيمه ومفاهيمه وتقاليده السائدة نظرة ايجابية لحرية البحث العلمي كما أنه يمنح الباحثين المكانة الاجتماعية المرموقة التي منحتها لهم المجتمعات المتقدمة المعاصرة وحصل نوع من الانفصام بين المجتمع والباحثين، الأول لا يدرك خطورة وأهمية عمل الفريق الثاني أما الباحثون فكان تأثيرهم متدنياً في عصرنة المجتمع وتحديثه عكس التقنيات الحديثة ومحطات التلفزة الفضائية التي كانت فائقة التأثير.

---

[١] رمضان الرواشدة: الاحصاءات تؤكد مشكلة العملية التربوية والتعليمية، مقال منشور في جريدة الرأي، عمان في ١٥/١١/١٩٩٩.

والمجتمع الذي لم ينم في نفوس أبنائه الطاقة على البحث أو النقد أو الاستطلاع العقلي، أو لم يفسح أمامهم مجال الإبداع والاستكشاف بحرية وجرأة مقضي عليه بالتخلف قضاءً مبرماً ففي ميدان الإنتاج الفكري والأدبي والفني تتفشى السطحية والتقليد والإسفاف[1] وإن الحرية هي المخرج الوحيد من حمأة التخلف والتناحر والجمود[2].

٥

المعوقات الثقافية

لا شك في أن أزمة الثقافة الوطنية أو الثقافة الجديدة هي أزمة بنيوية ومؤسسية فالتراث الفكري العربي الإسلامي تراثان متجاوران ويعيشان معاً أحدهما مع قيم الإنسان والحرية والعلم والآخر مع قيم الاستبداد والتعصب والجمود، والثقافة التي تؤمن بالمستبد العادل هي مثال حي للتنازل عن حق التفكير واناطته بشخص يقود البلاد إلى المجهول وطالما ثمة تشويه في الوعي وتضليل في الإعلام وزمرة تطبل وتزمر وأجهزة ضاغطة فإن حرية البحث العلمي تعاني من أزمة خانقة تحتاج إلى جهود جبارة لارسائها وتوطينها وتنميتها وتحويلها إلى حق مألوف وتقاليد راسخة. فما زال البحث العلمي يتأثر بمتغيرات السياسة الحاكمة والاجتماع التقليدي والتراث الجامد والثقافة الضحلة.

كما أن متغير التراث المعرفي ما زال مسيطراً على ساحات الفكر والثقافة العربيين. ذلك أن هذا التراث يستخدم استخداماً سياسياً، إذ توضع قائمة المحظورات باسم الدين أو الأخلاق والعادات والتقاليد لفرض تحريم ولوج أية مسألة لها علاقة مباشرة بالديمقراطية أو بحريات المواطن وحقوقه السياسية، وإذا

---

[1] د. ماجد فخري: ماهية الإنسان وحقوقه الطبيعية، بحث منشور ضمن كتاب: الإنسان والدستور (سلسلة لبنان الآخر) مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية (جماعة لبنان الواحد) إعداد منيب شماعة، بيروت (د.ت)، ص٢٦.

[2] المرجع السابق، في الموضع نفسه.

تجرأ باحث في الخوض في مسألة أضفي عليها التقديس زوراً وبهتاناً فإن مصيره لن يكون ساراً إذ قد يفقد وظيفته أو حريته أو جنسيته أو حياته.

والمفارقة أن المثقف أو المفكر في عهد المأمون تناول موضوعات يتردد معظم الباحثين والكتّاب بتناولها في الوقت الحاضر. والحقيقة أن مناهضة الفكر العلماني إنما هي مناهضة للفكر الديمقراطي فالحرية هي آلية المجتمع للتقدم، والديمقراطية هي النظام الذي يحافظ على انسانيتنا الحقة ويعبّد طريق مستقبلنا.

فحرية البحث العلمي هي حرية كاملة لا تقف ازاءها أية موضوعات أو مسائل طالما جرى تناولها بمنهج علمي وبأسلوب موضوعي يتسم بالدقة والنزاهة.

وللأسف الشديد، جرى الخلط بين العلمانية والالحاد، فاللفظة الاولى تعني فصل الدين عن الدولة، أما الثانية فهي نزعة مؤادها إنكار وجود الخالق عز وجل، إذ احياناً تكون للعلمانية وظيفة تقدمية مفادها ايقاف تأثير رجال الدين المنغلقين على الدولة، فرجال الدين هم غير الدين فهؤلاء منهم المنفتح المستنير الذي يتبنى الجانب الانساني من الدين، ومنهم المنغلق المتخلف الذي يكيف الدين تكييفاً معادياً للإنسان وقضاياه المصيرية. ولا شك أن النظرة المتخلفة للدين هي اساءة مباشرة له، فالدين حاجة إنسانية وطبيعية ويهيمن على وظائف فضلى، ولا يمكن الاستغناء عنه كما يفعل الملحدون، فخلط العلمانية بالإلحاد إنما هو خلط جاهل وغبي إذ بواسطة العلمانية يزدهر الفكر الديني المستنير حيث الايمان بالاجتهاد كما يتم تحجيم الفكر الديني الجامد حيث تغلق ابواب الاجتهاد، أما الدين كرسالة سماوية وكوظيفة اجتماعية فهو باقي ببقاء الإنسان، ومن الخطأ منح المتحجرين الولاية عليه إذ أن الحرية الفكرية تتيح المجال لسائر الافكار الدينية، ولكن فضيلتها تكمن في أنها تنحاز للأفكار الدينية التي تجعل من الإنسان خليفة الله -تسامت أسماؤه وجلّت صفاته- على الأرض وتندحر الأفكار الدينية التي تجعل من الإنسان محروماً من حرية الاختيار والإرادة.



١- تنمية القيم والتقاليد الجامعية.

٢- تعزيز الحريات الأكاديمية.

٣- احتياجات حرية البحث العلمي.

أولاً
تنمية القيم والتقاليد الجامعية

يراد بالتقاليد الجامعية مجموعة من الأعراف والعادات السائدة بين منتسبي الجامعات من أساتذة وطلبة وإداريين والتي تتمتع في نظر هؤلاء بسلطة ملزمة من الناحيتين الأدبية والإدارية[1]. فالقيم الجامعية هي تقاليد وأعراف وعادات سائدة في الجامعة وهي ملزمة للقيادة الجامعية والأساتذة والطلبة على حد سواء.

وهناك قيم محافظة (اعتزال الأستاذ في برج عاجي، مثلاً) كما أن هناك قيماً متطورة ومرنة (انفتاح الجامعة على المجتمع والجهاز الإداري للدولة والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، الإدارة الذاتية للجامعة، الانفتاح على ثقافات العصر وحضارته، مثلاً) وبتحليل هذه القيم والأعراف والتقاليد يتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أنها مفاهيم ومعتقدات واجراءات مستمدة من طبيعة الجامعة باعتبارها مؤسسة تعليم عالي تقدم علماً ومعرفة رفيعين وتمارس بحوثاً علمية متطورة وتلجأ إلى خدمة المجتمع والاقتصاد والدولة خدمة مباشرة فهي مفاهيم متعلقة بقدسية العلم والعقل ومعتقدات تدور حول الدور المركزي للجامعة في الحياة العامة كما انها اجراءات تثبت سمو مركز الأستاذ الجامعي ودوره في إدارة الجامعة وبعض التقاليد عالمية النطاق كمسؤولية إدارة الجامعة عن الأمن الجامعي وبعضها متطور كنشر الثقافة الحرة وديقراطية التعليم والتوسع في رعاية الطلبة وإقامة جسور من العلاقات الاجتماعية والعلمية بين الجامعة وخريجيها.

---

[1] د. عبد الآله يوسف الخشاب، د. هاشم يحيى الملاح: التقاليد الجامعية، مجلة الجامعات العربية، ع٣٤-ك٢ (يناير)١٩٩٨، ص٣٤١.

ثانياً

تعزيز الحريات الأكاديمية

الحريات الأكاديمية هي المعيار الذي يميز الجامعة عما يسبقها من مؤسسات تعليمية، وهي أيضاً المحفّز الكامن وراء التقدم العلمي الهائل للجامعات الغربية العريقة والرصينة. ولا شك أن الحرية الأكاديمية مولود شرعي من مواليد الديمقراطية العلمية ولن تترعرع الأخيرة إلا في ظل الديمقراطية السياسية، فالحرية الأكاديمية هي مجموعة مفاهيم ومبادئ وإجراءات تتبلور في قيم ليبرالية تزود الجامعة بالقدرات الفعالة للانطلاق دون توقف في عالم الفكر والعلم والمعرفة.

ومن أولويات الروح الجامعية توفير الحريات الأكاديمية التي تحرك الجامعة لبناء الإنسان والحضارة، هذه الحرية التي لولاها لما استطاعت جامعات مثل "اكسفورد" و "السوربون" و "هارفارد" و "القاهرة" وغيرها أن يكون لها هذا التأثير العميق في تطوير مجتمعاتها.

ونعني بالحرية الأكاديمية من زاوية الباحث الجامعي حرية الأستاذ في تدريسه وبحثه والتعبير عن آرائه بحيث يصبح الحرم الجامعي صرحاً تنشد فيه الحقيقة وما لم تترسخ الحرية الأكاديمية في هذا الحرم فلن يكون لها دور حقيقي في مجتمعاتها. "إن وحدة التعليم والبحث، والحرية الأكاديمية هما المبدآن اللذان يحكمان التنظيم الداخلي والخارجي للجامعات السويسرية. فالمرء لا يستطيع أن يحصل على تعليم صحيح وأن يكتسب التفكير المستقل إلا من خلال مشاركته في عملية الكشف العلمي وهذه الغاية لا يمكن تحقيقها ما لم يتم ضمان الحرية الأكاديمية في التدريس والبحث"[1].

---

[1] اليونسكو: المركز الأوروبي للتعليم العالي في بوخارست: التعليم العالي في سويسرا، ترجمة د. عمر الشيخ، اتحاد الجامعات العربية (د.ت)، ص٦٣.

ومن صفات الروح الجامعية الإيمان بالعقل طريقاً للحقيقة، ولا يمكن للجامعة أن تحقق سيادة العقل في وطنها إذا لم تتكفل سيادته في داخلها أولاً ولهذا توجهت الجامعات في عصرنا وجهين أولهما تربية العقل القادر على التصدي للمشكلات، وثانيهما الإرشاد إلى مصادر المعرفة. كما أن من صفات الروح الأكاديمية سيادة البحث العلمي الذي هو أهم الركائز الثلاث لوظيفة الجامعة.

وأخيراً أن من صفات الروح الأكاديمية الانفتاح على الحضارة وهذا يعني بناء ثقافتنا لتكون أساساً للحضارة كما تتجلى الروح الأكاديمية في موقفها من الإنسان وتميل إلى الإيمان بكرامته[1].

وتتضمن الحريات الأكاديمية أربعة مبادئ هي:

الأولى: مبدأ حرية الفكر ويعني حرية التفكير والكلام والكتابة والنشر والممارسة.

الثاني: مبدأ احترام الحرم الجامعي ويعني أن وظيفة المحافظة على النظام العام في الجامعة من مسؤولية إدارة الأمن الجامعي التابع لرئاسة الجامعة وليس مسؤولية السلطة التنفيذية.

الثالث: مبدأ مشاركة الهيئات التدريسية في إدارة الجامعة ذاتها وهذا يعني إنشاء مجلس للأساتذة يشترك بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات الجامعية الاستراتيجية.

الرابع: مبدأ وجود ورعاية الأسر العلمية والمهنية للطلبة والمحافظة على سرية حياة الطالب ومنع نشر سجلاته إلا بموافقته الخطية.

ومن مظاهر الحرية الأكاديمية وجود المدارس العلمية في الفكر والعلم، وأركان المدرسة العلمية في الجامعة هي:

١- الأستاذ، كقيادة فكرية.

٢- الباحثون العاملون مع هذا الأستاذ أو تحت قيادته.

---

[1] د. محمود السمرة (رئيس الجامعة الأردنية الأسبق): الجامعة وتحديات القرن الحادي والعشرين، المجلة الثقافية (الجامعة الأردنية) ع٢-عمان١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص٩٥.

٣- مجال التخصص العلمي.

٤- أدوات الاتصال بين الأستاذ والباحثين معه[1].

ويعترف أحد علماء النفس الاجتماعي بأنه لا يوجد في مصر مدارس علمية بالمعنى الدقيق، لهذا الاسم لأن مكونات المناخ الاجتماعي السائد لا تسمح بذلك بل تعوقه. فالمدارس العلمية تحتاج إلى توافر حد أمثل من الاستقرار والاطمئنان الذي يسود علاقة العاملين في الحقل العلمي بالسلطة داخل مؤسساتهم ومجتمعهم إذ إن طاقات الإبداع العلمي تنطلق كنمو كيفي جديد لظهور مدارس علمية. ثم إن المدارس العلمية تحتاج إلى قدر من الإنفاق المعقول على المعامل والمكتبات والاجتماعات والأسفار خصوصاً أن البحث في الوقت الحاضر أصبح مكلفاً ونظراً لضعف التمويل واختلال الاستقرار فقد تضاعفت الهجرة من البلدان النامية للبلدان الصناعية المتطورة[2].

ويعرف أحد خبراء اليونسكو الحرية الأكاديمية، بأنها صورة قصوى للحرية العلمية، لأن مدى ضمان الحرية الأكاديمية هو الذي يحدد إلى درجة كبيرة نطاق العمل الحر المتاح بالفعل للعلماء في ممارسة مهنهم[3].

وقد اعترف المؤتمر العام لليونسكو في ديباجة توصية عام١٩٧٤ بأن (الإعلام الحر بنتائج البحوث والافتراضات والآراء العلمية كما هو مقصود بعبارة "الحرية الأكاديمية" هو من صميم العملية العلمية، ويشكل أقوى ضمان لدقة النتائج العلمية وموضوعيتها).

وفي البلدان التي لا تحترم فيها الحريات التي أعلنتها الأمم المتحدة أو أن مؤسساتها السياسية تكون هي هشة، في مثل هذه البيئات لا يمكن القول بوجود الحرية الأكاديمية أو في أحسن الأحوال فإنها موجودة فقط بالنسبة لأقلية متميزة

---

[1] د. مصطفى سويف: نحن والمستقبل (كتاب الهلال، عدد٢٣٣-يوليو١٩٩٤)، القاهرة، ص٩٧.

[2] د. مصطفى سويف: المرجع السابق، ص١٣٠ وما بعدها.

[3] د. جون ب. ديكنسون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو منشورات: عالم المعرفة-الكويت، (عدد١١٢)، نيسان ١٩٨٧، ص١٨٨.

جداً إن النقد ونزعة الشك المنطقيان والمنزهان عن الغرض هما عادة لعقل لا يمكن أن يفتح أو يغلق تبعاً لعاملي الزمان والمكان. وتعد الحرية الأكاديمية أمراً هاماً للباحث العلمي لأن ثمة واجباً ملقى على عاتق هؤلاء الباحثين بواسطة تبرير وجود عملهم وذلك لجعل قابلية التغيير ممكنة، ومن ثم العمل على تحقيق التغيير والتطوير بطريقة مسؤولة. ولا تكون الحرية الأكاديمية حرية بمعنى الكلمة إلا إذا كان الباحث العلمي بمأمن من أي ازعاج بسبب مخالفته القائمة على أسس معقولة للحكومة أو الآراء المقبولة لدى زملائه ونظرائه ورؤسائه أو المؤسسة أو المجتمع[١].

ويمكن ضمان هذه الحرية عن طريق:

١- الاستقلال الداخلي للامكانات والمؤسسات القانونية التي تستخدم باحثين علميين.

٢- التأمين المأمون بطريقة معقولة لهؤلاء الباحثين في وظائفهم.

٣- تعدد مصادر تمويل البحوث العلمية وخصوصاً بحوث احتمالات المخاطرة العالية.

٤- وجود هيئة مهنية مختصة تتولى تمثيل الباحثين والدفاع عنهم بصورة جماعية وفردية أيضاً عند الاقتضاء[٢].

ولتفصيل هذه العناصر نقول إنه يتعين بقدر الإمكان على المؤسسات التي تستخدم الباحثين أن تكون هيئات مستقلة وهذا يعني أنه فيما يتعلق بالسياسة والتنظيم الداخليين يجب أن يتولاه أعضاء هذه المؤسسات وأجهزتها الإدارية.

فالباحث العلمي يجب أن يكون محصناً ضد الفصل من عمله بناء على اختلاف شريف مع آراء مؤسسته أو زملائه.

---

[١] المرجع السابق، ص١٨٩.

[٢] المرجع السابق، في الموضع نفسه.

إن من ضمانات الحرية الأكاديمية وأكثرها فعالية تعدد الموارد المالية للبحوث التي تتسم بالمخاطرة العالية (من زاوية احتمال النجاح) وذلك لأن المؤسسة وأعضاؤها يصبحون أقل عرضة للضغوط كما أن الباحثين الذين يتمسكون بآراء مخالفة للمعرفة المقبولة أو يعملون في مشروعات ليست موضع استحسان بوجه عام سيكونون على الأرجح قادرين على العثور على الموارد اللازمة لتجاربهم.

وتتضح الحاجة إلى هيئة مهنية قوية لمساندة أفرادها وتعزيز الحرية الأكاديمية وتنهض الكلية بالفعل بدور له قيمة في مساندة الحرية الأكاديمية في الجامعات المنتشرة في العالم[١].

وإذا كان للإستاذ الجامعي في بعض الأحيان دور بطولي في مضمار حريات التفكير والتعبير والنشر، فأن الاستثناء لا يقاس عليه، ومن ثم فأن الضرورة العلمية تفرض وجود مؤسسة محترمة و فعّالة وذلك لتأمين هذه الحريات له ولتأمين حقوقه ومصالحه المشروعة فالأستاذ الجامعي غير قادر على الكفاح بمفرده دائماً ويكون وجود مؤسسة علمية تملك القدرة على ايقاف أية اعتداء عليه هو امر لازم للحريات الفكرية والاكاديمية. ولعل مجلس الأساتذة ضمن تشكيلات الجامعة هو خير من يقوم بهذه المهمة إن تكن ثمة نقابة لأساتذة الجامعة أو للباحثين العلميين.

---

[١] المرجع السابق، ص١٩٠.

ثالثا
احتياجات حرية البحث العلمي

لن تتحقق حرية البحث العلمي في جامعاتنا العربية بقدرة قادر أو بسحر ساحر، وإنما ثمة مسؤوليات متعددة الأوجه والأسس تقوم بها جهات أربع لتلبية احتياجات هذا النمط المتميز من الحرية. وتقع هذه المسؤولية على الدولة، والمجتمع، والجامعة، والباحثين أنفسهم، فإذا تظافرت جهود هؤلاء وقام كل طرف بأعباء مسؤوليته الخاصة بدقة وأمانة وشرف فإن حرية الباحث العلمي لن تتحقق فحسب بل وتتحقق إلى جوارها الحريات الأكاديمية، والمناخ العلمي، والقيم والتقاليد الجامعية والدور الريادي المتميز للجامعة كقاعدة للتغيير والابداع. وقبل الولوج في صلب هذه المسؤوليات أتطرق على نحو سريع لبيان مبررات حرية البحث العلمي في الجامعة. فلماذا حرية البحث العلمي؟

البحث العلمي: عملية تتم في خطوات استقصاء منتظم ودقيق يهدف إلى الحصول على معارف جديدة ويمكن البرهنة على صحتها عن طريق الاختبار العملي والمنطق العلمي السليم وبعبارة أخرى، البحث العلمي: هو أحد المقومات الأساسية للجامعة، ويمكن لها من خلاله المساهمة في تطوير العلوم والمشاركة في حل مشكلات المجتمع وهو دعامة جوهرية لقيام برامج فعالة للدراسات العليا يمكن من خلاله إعداد الكوادر (الملاكات -الأطقم-الإطارات) في مجالات العلوم كافة.

ومن ضمن الأغراض الكبرى للبحث العلمي توسيع المعارف النظرية والتطبيقية عن طريق اكتشاف المجهول والوقوف على الحقائق الأخيرة والجديدة وهذا لن يتم إلا إذا توسل الباحث العلمي بالحرية كأداة تمنحه القدرة على ولوج آفاق المعارف والعلوم دون قيود سبق إعدادها أو محددات قسرية.

ولا شك في أن سبب غياب حرية البحث العلمي هو سيادة الكبت الفكري إذ يتعاظم نمو هذا الكبت والابتزاز على الفكر العلمي في المجتمع العربي الذي يعاني من المساس والعدوان، وانعدام شغل العقل لمكانه العادي ونقص سيادة العلم.

وفي ظل هذا الواقع البنيوي يحاول الباحثون العلميون انتزاع حرياتهم بصعوبة بالغة.

وتعد حرية البحث العلمي مظهراً بارزاً من مظاهر الحرية الأكاديمية وما لم تتمتع الجامعة بشخصية أكاديمية مستقلة فإنه يستحيل الكلام -حينئذ- عن حرية البحث العلمي فالعلاقة العضوية بينهم علاقة الجزء بالكل.

مسؤولية الدولة

يقع العبء الأعظم على الدولة في مجال توفير احتياجات حرية الباحث العلمي، فهي صاحبة السلطة وهي الحائزة للمال العام ومن ثم فإن مسؤوليتها تتنوع، مثال ذلك توفير نظام للحريات المدنية واطلاق حرية الاجتهاد دون رقابة مسبقة أو لاحقة أو متزامنة إضافة إلى إيمانها المطلق بأهمية البحث العلمي في الحياة العامة للدولة والمجتمع والأفراد وتقع على الدولة مسؤولية المساهمة في توفير المناخ العلمي وأخيراً وليس آخراً تقع على الدولة مسؤولية رعاية البحث العلمي رعاية مالية مناسبة.

أ/ وجود نظام للحريات المدنية:

من الضرورة وجود نظام للحرية المدنية (Civil Liberty) أساسها الشرعي القانون وتتسع كي تشمل حرية الفرد والجماعة[1] و وضع سياج من الحماية ومنع

---

[1] ARBLASTER A, THE RISE AND DECTRINE OF WESTERN LIBRALISM, OXFORD, BLACKWELL1984, P19.

التدخل في الحريات الأساسية من ذلك الحرية الفكرية كحرية التعبير والرأي والحرية الشخصية وحرية ممارسة العقيدة والشعائر الدينية[1].

فحرية التفكير تعني حق الباحث العلمي في التفكير الحر، أما حرية التعبير فتتضمن الحق في الكتابة إضافة إلى الحق في القول، وللباحث أيضاً حرية في الاتصالات والحق في الحصول على البيانات والمعلومات والحقائق والحق في حرية العقيدة أو حق الاعتقاد إضافة إلى الحق في المشاركة السياسية.

إن الديمقراطية هي حق الإنسان في تنمية جميع قدراته الفردية، والمساهمة في بناء مستقبله كما انها تهدف إلى التفتح الكامل لشخصية الإنسان بدون انقطاع[٢].

ب- اطلاق حرية الاجتهاد العلمي والفكري:

يتعين خلق قيمة أخلاقية-علمية، تتمثل في إيمان الجميع بحرية الاجتهاد العلمي في الميادين الطبيعية والإنسانية.

ومن حق الباحث أن يقدم لنا نتائج اجتهاداته بجرأة وشجاعة ودون أن يتوقع أن يجابه بلوم لائم أو تعنيف متعصب فمن لا يعجبه الرأي عليه مواجهته بالحجة العقلية أو الدليل العلمي. فجوهر البحث العلمي ينم عن الاختلاف ومن الضرورة أن نتقبل الاختلاف ونتعلم كيف نختلف وكيف نستفيد من خلافاتنا العلمية والفكرية ومن خلال الحوار العلمي الموضوعي يتراجع المخطئ ويتقدم المصيب ويذهب الزبد جفاء وكل ذلك بروح رياضية ودون ادخال العواطف والانفعالات في ميزان العلاقات بين العلماء والباحثين.

---

[1] DONNTELLY T. THE CONCEPT OF HUMAN RIGHTS, LONDON, GROOM HELM, 1985, P11.

[٢] د. عبد القادر الشيخلي: الإرشاد التربوي في الجامعة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر١٩٨٣، ص١١٠.

ج- إيمان السلطة السياسية الكامل بضرورة وأهمية البحث العلمي قولاً وعملاً:

سواء في مجال الجامعات أو مؤسسات القطاع الخاص ورعايته سياسياً وإدارياً ومالياً واجتماعياً. فلا تكفي البرامج الوزارية أو الشعارات السياسية وإنما تخطيط المستقبل يقتضي "تفعيل" مقولة أهمية البحث العلمي.

د- المساهمة في توفير المناخ العلمي:

للدولة دور كبير في توفير المناخ العلمي إضافة إلى المجتمع والجامعة والأساتذة الباحثين فمطلوب من الدولة توفير سائر الأجهزة والمكائن التقنية التي تجعل الباحثين يعملون وفق أحدث المبتكرات والاختراعات والاكتشافات التي تسهل اتصالنا بالعالم المتقدم فيجري على قدم وساق، إضافة إلى احترام كل من الدولة والمجتمع للجامعة وللأساتذة ولنتائج البحوث العلمية، فحرية البحث العلمي الجامعي تحتاج من الدولة الدعم السياسي والدعم المعنوي والدعم المالي.

هـ- توفير التمويل الكافي:

يتحقق الدعم المالي للدولة لقطاع البحث العلمي الجامعي بالأشكال التالية:

- تخصيص نسبة لا تقل عن ١٠% من الدخل القومي لبحوث الجامعات.
- توفير حوافز مالية عالية للباحثين تشجيعاً لهم في مواصلة العمل البحثي.
- حماية الحقوق المالية للباحث العلمي سواء بتسويق نتائج بحثه أو تسويق مؤلفاته العلمية.
- تخصيص ميزانية مستقلة للبحث العلمي ضمن الجامعة الواحدة ومساعدة الدولة وقطاعات الانتاج والخدمات العامة والخاصة في تمويلها على أن يتم الانفاق منها على الأعمال البحثية ومكافأة الباحثين وأن تتكلف الجامعة بالمصروفات الإدارية والتشغيلية للبحوث العلمية.
- تخصيص المنح والحوافز وتشجيع العمل البحثي ومكافأة البحوث المنشورة مكافأة مالية مجزية.

- تخصيص المنح والحوافز وتشجيع العمل البحثي ومكافأة البحوث المنشورة مكافأة مالية مجزية.
- تشجيع التفرغ الجزئي أو الكلي لعضو هيئة التدريس للبحث العلمي ومكافأته عن الانجاز ومساءلته عنه عند التخلف عن اكمال مهام التفرغ العلمي.

وإذا كان البحث العلمي يحتاج إلى تمويل كاف لتغطية نفقاته وإجراءاته فإن الاستقلال المالي للجامعة يؤثر تأثيراً فعالاً في حرية هذا البحث إذ يمكن أن تنطلق المؤسسة البحثية (والجامعة أرقى اشكالها) دون ضغوط من رقابة إدارية أو مالية خارجية، وحرية البحث العلمي لن تتكفل بقيادة جامعية تسعى لتأمينها والمحافظة عليها فحسب وإنما أيضاً بضرورة وجود استقلال مالي يحقق الضمانات والاستحقاقات المادية لهذه الحرية المنشودة.

٢

مسؤولية المجتمع

يفترض بالمجتمع أن يحتضن أبناءه البررة، ولعل الباحثين العلميين هم الذين يحملون مشاعل العلم والمعرفة لانارة طريق المسيرة الاجتماعية.

وثمة التزامان معنويان على المجتمع كسلطة وعقل وقيم هما:

الأول: ضرورة توقير العلماء وأساتذة الجامعة، فإذا احترم المجتمع علماءه وأساتذة جامعاته فهو بمثابة احترام لقادة عقله المخطط ووجدانه العام.

الثاني: الثقة بالباحثين الجامعيين: فهؤلاء يبحثون في إطار الصالح الاجتماعي ومن ثم فهم يحللون الوقائع والظواهر الاجتماعية ويكتشفون المشكلات التي تعترض المسيرة الاجتماعية العامة ويدلون بدلوهم في مجال الحلول والخيارات وصولاً إلى تقدم المجتمع في مراتب الحضارة والعلم والانتاج والحياة.

٣

مسؤولية الجامعة

تتمثل أوجه مسؤولية الجامعة في إيمان القيادة الجامعية بالحريات الأكاديمية وتوفيرها لمتطلبات العمل البحثي والمساهمة في تنمية القيم والتقاليد الأكاديمية والاعتراف بحقوق الأساتذة وحرياتهم وتشجيع تشكيل الفرق البحثية والمساهمة في إنشاء الشبكة المعلوماتية العربية الموحدة وفي سلم الأولويات يكون:

أ- إيمان القيادة الجامعية الكامل بالحريات الأكاديمية وتوفيرها قولاً وعملاً.

ب- توفير الجهات البحثية مستلزمات العمل البحثي كافة.

ج- تنمية القيم والتقاليد الأكاديمية.

فسلطة الجامعة بما تصدر من قرارات جامعية ملزمة التنفيذ، وما تتخذه من إجراءات واجبة الاحترام هي الأقدر على تنمية قيم جامعية وتقاليد أكاديمية ورعايتها وتطويرها طالما بقت في إطار مبادئ المرفق الجامعي كمرفق للعلم والمعرفة.

د- الاعتراف للأساتذة بحرية الفكر وحق إدارة الجامعة:

فإذا أطلقت إدارة الجامعة هذه الحرية وأقرت هذا الحق سواء بتشكيل مجلس للأساتذة يملك سلطات جامعية فعلية أو بتشكيل المجالس الجامعية مناصفة بين ممثلي الإدارة وممثلي الأساتذة فإن ثمة خطوة وصورة مباركة قد اتخذت في هذا الشأن ومن ثم سيشعر هؤلاء بأنهم قوة ضاغطة في الجامعة تسهم في بنائها وتطويرها نحو آفاق أرحب.

هـ- تشجيع تشكيل الفرق البحثية:

حاجة الباحث العربي إلى معرفة ما يحدث في الوقت الحاضر في مجاله العلمي المتخصص تقتضي ضرورة التعاون مع الباحثين الآخرين لاستكمال معلوماته وزيادة خبراته. فالبحث العلمي يواكب التطورات في المجالات

التخصصية وتلك ذات العلاقة المباشرة فالاطلاع على النتائج الحديثة في الميدان العلمي يتطلب الاستعانة بالفرق البحثية التخصصية وتشعب مسائلها وتنوع آفاقها.

و- المساهمة في إنشاء الشبكة العربية الموحدة للمعلومات بالتعاون مع اليونسكو والتنسيق مع الشبكات المعلوماتية القطرية وتطويرها كي تصبح الشبكة الفعالة والكفية الوحيدة في الوطن العربي.

٤

مسؤولية الباحثين

لا تتحقق حرية البحث العلمي بقرار إداري أو بخطة جامعية مرسومة وإنما تحتاج بالاضافة إلى الدعم السياسي إلى مساهمة أعضاء هيئة التدريس في تنفيذ الخطوات التالية:

أ- الاستقلال بالتفكير بحيث يصبح الفكر مديناً للحقيقة، فلا يكفي المطالبة بحرية الفكر أو حق التفكير وإنما يجب قبل ذلك صياغة القدرة على التفكير المستقل عن الثوابت أو القيم الفكرية البالية.

ب- القدرة على الإيمان بالقيم الليبرالية الخاصة بالبحث العلمي كقيم الاختلاف والتسامح وتقديس العقل واحترام المعرفة العلمية والمساهمة الفعالة في توفير المناخ العلمي وقيامه على أصول مؤسسية وليس قيادات مستبدة.

ج- تكوين وتنمية قدرات ومهارات شخصية للبحث العلمي: الواجب على الباحث العربي أن يغرس في نفسه اتجاهات حقيقية متكاملة عن طريق التربية الأخلاقية الداخلية والايحاء الذاتي والتعلم الشخصي[1] بحيث تتولد في التطبيقات العلمية والبحثية مهارات تغذي فكره بنزعة نحو ليبرالية البحث العلمي، وأبرز ذلك:

---

[1] في التوسع: أنظر كتابي: المنهجية العلمية في التثقيف الذاتي، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٨٥.

- حب المعرفة، وولوج المجهول، والشغف بالوصول إلى الحقائق كاملة غير منقوصة.
- تحقيق مستوى عالٍ من الطموح يتجاوز نزعة البرجزة أو التطلعات الفردية للمناصب الحكومية أو عكس ذلك في الانشغال المطلق بهموم المعيشة والأسوة، والانتقال إلى الايمان بالعمل والبحث العلميين والعدالة وسيادة القانون والاندماج الذاتي بمنجزات العلوم والتكنولوجيا والمعارف والحضارة العامة المعاصرة.
- الحرص الجاد والمستمر على التغيير والحداثة والابداع.
- العمل بصمت مطلق ودون كلل أو ملل، ودون الاهتمام بالمردود المالي أو الصيت الإعلامي أو الثناء الرسمي أو نقد الحاسدين وأن يكون رائده الصالح العربي أو النافع الإنساني الرحيب.

ز- إيمان الباحث العربي بالنظام الديمقراطي الليبرالي فلسفة وعقيدة وفكراً وممارسة، وهذا يتطلب:

- وضوح الرؤية الفلسفية الليبرالية في أعمال الباحث العلمي سواء كانت بحوثاً أو دراسات أو كتباً أو مقالات.
- تطبيق الفكر الديمقراطي في الممارسة البحثية سواء في تعامله مع زملائه أو طلبته أو الآخرين، فهو ديمقراطي مع مساعديه ومع طلبته قولاً وفعلاً.
- الإيمان الكامل بضرورة العمل الجماعي عن طريق فرق العمل البحثي.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية على أساس الحوار الديمقراطي الحر بحيث يتحاور وفق مبادئ أخلاقيات الحوار[1].

ح- اجتناب التردد في استشارة الزملاء الباحثين عن القضايا التي أشكلت عليه أو عرض مسودات بحثه عليهم لاستطلاع آرائهم والاستفادة القصوى من خبراتهم الفنية المكتسبة.

---

[1] في التفصيل انظر كتابي: أخلاقيات الحوار، عمان، دار الشروق،١٩٩٣.

ط- الاحساس بالارتياح التام تجاه أي عمل بحثي جاد لزميله ومحاولة الاغتناء منه واجتناب تجاهل نتاجات الآخرين أو غمط حقوقهم أو سلب جهودهم أو الصمت اللاأخلاقي تجاه جهودهم العلمية المتميزة.

ي- تقبل النقد الموضوعي برحابة صدر حتى ولو لم يقتنع بالأفكار الناقدة إذ من الضروري استقبال وجهات نظر الآخرين دون استياء أو ضيق وإنما مقابلتها كحق من حقوق الآخر في النقاش والسجال الموضوعي الأخلاقي السليم.

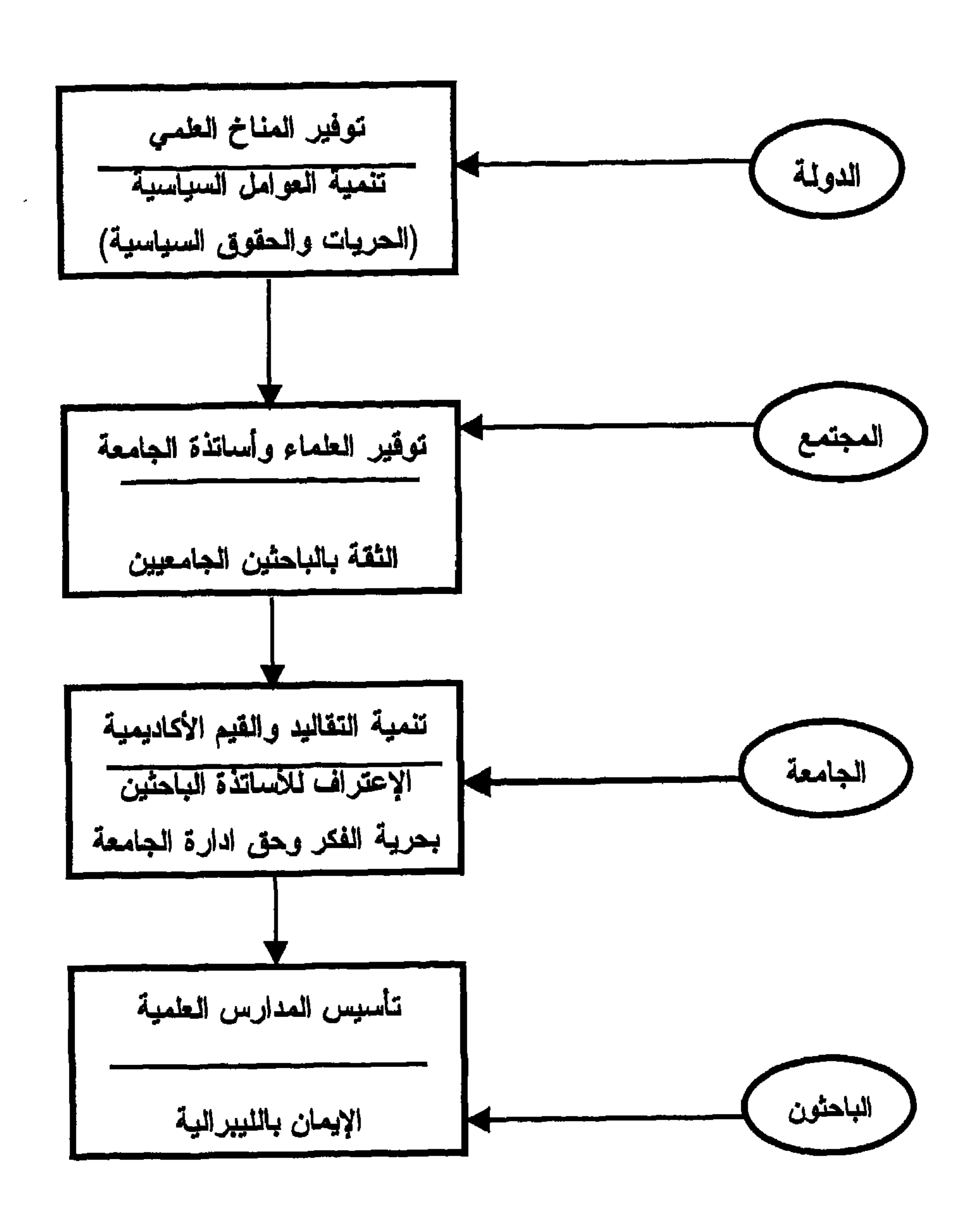
ك- النظر إلى أن اختلاف ثقافات الباحثين أعضاء هيئة التدريس بسبب اختلاف مدارس تخرجهم ليس مدعاة للفرقة والتناحر إذ أن هذا الاختلاف يثري ثقافة كل طرف بل ويغريه بالتفاعل الفكري والعلمي الخلاق.

ل- اجتناب التردد في ولوج التجريب المنظم:

يخوض الباحث في مجالات علمية جديدة ويحرث في أرض بكر، ومن الضرورة التمييز بين تجريب عشوائي وتجريب منظم واعي الأهداف.

فالباحث العلمي يستطيع ولوج مجالات نوعية مختلفة ولكنها مجالات تقليدية أو مألوفة في الأغلب الأعم أما المجالات الجديدة أو ذات الصعوبة فهي طريق البحث العلمي المبدع الذي لن يتيسر الابداع في مجاله إلا بتأمين وكفالة الحرية، فهي التي تفتح الباب على مصراعيه أمام الباحث العلمي كي يبدع دون تحفظات أو محبطات.

منظومة
الأدوار المتكاملة




BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

مصادر ومراجع الفصل الأول

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

١- د. جون ديكنسون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة اليونسكو، عالم المعرفة (١١٢) الكويت، ١٩٨٧.

٢- د. عبد القادر الشيخلي: قواعد البحث القانوني، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٩.

٣- د. عبد القادر الشيخلي: المنهجية العلمية في التثقيف الذاتي، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٨٥.

٤- د. عبد القادر الشيخلي: الإرشاد التربوي في الجامعة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.

٥- د. عبد القادر الشيخلي: أخلاقيات الحوار، عمان، دار الشروق، ١٩٩٣.

٦- د. عمر محمد علي: رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي (حلقة في المعهد العربي للتخطيط -الكويت) دمشق، دار طلاس، ١٩٨٨.

٧- د. محيي الدين صابر: تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي، تونس: اليسكو، ١٩٨٦.

٨- د. مصطفى سويف: نحن والمستقبل، كتاب الهلال (٢٣٣)، القاهرة، ١٩٩٤.

٩- اليونسكو: المركز الأوروبي للتعليم العالي في بوخارست: التعليم العالي في سويسرا، ترجمة الدكتور عمر الشيخ، اتحاد الجامعات العربية (د.ت).

ب- البحوث والدراسات والمحاضرات والمقالات:

١٠- د. ابراهيم محمود: دور التعليم العالي في الأردن، مجلة بوندباس (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية للدول العربية)، عدد ٣ يونيو ١٩٩٣، عمان.

١١- د. بسام العمري: مشكلات التعليم العالي ومعوقاته، مجلة دراسات (الجامعة الأردنية)، مجلد ١٢أ، عدد٦، ١٩٩٦.

١٢- د. حسن احمد ابراهيم: الدراسات العليا في الجامعات العربية، ج١، دار مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٨٦، (مجموعة بحوث مؤتمر تعليم عالي).

١٣- رمضان الرواشدة: الاحصاءات تؤكد مشكلة العملية التربوية والتعليمية، جريدة الرأي (عمان)، ١٩٩٩/١١/١٥.

١٤- د. عبد الاله يوسف الخشاب، د. هاشم يحيى الملاح: التقاليد الجامعية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع٣٤، ١٩٩٨.

١٥- د. عبد الله بويطانه: الانفاق على التعليم في الوطن العربي، بحث لمؤتمر الدورة الرابعة والعشرين، جامعة قطر، ١٩٩١.

١٦- د. عبد الرحمن عدس: الجامعة والبحث العلمي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، تموز ١٩٨٨، عمان.

١٧- د. عمر عبد الرحمن الأقرع: أرقام ومؤشرات الدراسات العليا في جامعة الخرطوم (بحث منشور في كتاب د. حسن احمد ابراهيم).

١٨- د. عيد دحيات: التعليم في الأردن، رؤية مستقبلية، محاضرة في مجمع اللغة العربية الأردني، بعمان، في ٢١/١١/١٩٩٩.

١٩- د. ماجد فخري: ماهية الإنسان وحقوقه الطبيعية، بحث في كتاب الإنسان والدستور، بيروت، مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية (د.ت).

٢٠- محمد يوسف سكر: تجربة الدراسات العليا بجامعة الخرطوم، (بحث منشور في كتاب د. حسن احمد ابراهيم).

٢١- د. محمود السمرة: الجامعة وتحديات القرن الحادي والعشرين، المجلة الثقافية (الجامعة الأردنية)، ع٢، ١٩٩٠.

ثانياً: المراجع الانجليزية:

22- ARBLASTER A, THE RISE AND DECTRINE OF WESTERN LIBRALISM, OXFORD, BLACKWELL, 1984.

23- DONNTELLY T. THE CONCEPT OF HUMAN RIGHTS, LONDON, GROOM HELM, 1985.

24- KROEBO, ANTHROPOLOGY, CHICAGO, 1954.

٢

الفصل الثاني
البحث العلمي المؤسسي

أولاً - لمّ مؤسسية البحث العملي؟

ثانياً - البحث العلمي المؤسسي العربي في ظل العولمة وتكنولوجيا المعلومات.

تمهيد

ثمة عامل اقتصادي-اجتماعي وراء ازدهار نظام البحث العلمي المؤسسي INSTITUTIONAL SCIENTIFIC RESEARCH يتمثل في ظهور الصناعة وما أعقبها من اختراعات تكنولوجية حديثة لأجيال متعاقبة، وخصوصاً تكنولوجيات الطاقة والمعرفة والإعلام إذ أن هذا النشاط المتعاظم ما كان له تحقيق هذه السيادة الكاسحة لولا الاتجاهات المؤسسية في البحث العلمي المعاصر. فالبحث المؤسسي ثمرة وجود مؤسسات اهتمت بهذا النشاط العلمي سواء على الصعيد الدولي حيث منظمات الأمم المتحدة والمنظمات القارية والإقليمية أو على صعيد الدولة باعتبارها أم المؤسسات أو على مستوى القطاع الخاص الذي أخذ يتعاظم نفوذه تحت تأثير اتجاهات الخصخصة العالمية.

نحاول هنا الإجابة على حزمة اسئلة جوهرية متنوعة منها:

- هل تتعارض حرية الباحث العلمي في التفكير والتعبير مع نمط البحث المؤسسي؟
- ما سمات البحث المؤسسي وما الصور والأشكال التي يتخذها؟
- ما الفروق بين بحوث مراكز الدولة وبحوث مراكز القطاع الخاص؟
- ما النظم والضوابط النظامية التي تشكل بنية البحث المؤسسي؟
- ما وظائف وآليات البحث المؤسسي في مستقبل العرب سواء في إرساء وتنفيذ سياسات توطين التكنولوجيات المتقدمة، واستنباتها، والمحافظة على الطاقة واستنبات غيرها من طاقة جديدة ومتجددة؟

وغير ذلك من الأسئلة الحيوية التي تدور في فلك البحوث العلمية وأهدافها الاستراتيجية.

وسأقسم الموضوع إلى مبحثين رئيسيين يتناول أولهما ماهية البحث العلمي المؤسسي، أما المبحث الثاني فيعالج دور هذا النمط من البحوث في عالمنا العربي وفي ظل الألفية الثالثة، وسأختتم هذا البحث بتقديم أهم الاستنتاجات التي سأتوصل

إليها وأعرض أبرز الاقتراحات التي أرى ضرورة إعمالها في حياتنا العلمية والبحثية، وقد وجدت أن من الأصوب إلقاء الأضواء على مصطلح المؤسسة كي يستكمل هذا الموضوع وضوحه، وسيكون ذلك بمثابة تمهيد عام، والآن نتساءل معاً ما المؤسسة؟

المعنى اللغوي يشير إلى أن أسس، أنشأ، بنى، أرسى أساساً لشيء، والمعنى المصطلحي يذهب مثلاً إلى أن: أسس شعباً، جمعه في مجتمع، ومأسسة: أسس مؤسسة[1] فالمؤسسة هي تنظيم أو ظاهرة تنظيمية ومن ثم فهي تنصرف إلى العائلة والمجتمع والدولة وكذلك المرافق العامة والخاصة فهي مجموعة قواعد وأنساق تدير بشر أو أموال لغايات محددة. وبهذه المثابة فإن المؤسسة الخاصة هي:

"شخص اعتباري ينشأ بتخصيص مال لمدة معينة، لعمل ذي صفة إنسانية، أو دينية، أو رياضية، أو لأي عمل آخر من أعمال البر، أو الرعاية الاجتماعية، أو النفع العام، دون قصد مادي، ويكون إنشاء المؤسسة بسند رسمي أو بوصية" أما المؤسسة العامة فهي مصالح عامة ذات شخصية مستقلة عن شخصية الدولة أو فروعها، ويغلب أن تكون مصالح إدارية اقتطعت من السلطة التنفيذية ومنحت الشخصية القانونية، فصارت لها ذاتية مستقلة وأموالها وميزانيتها الخاصة[2] ويأخذ المعجم الوسيط بمفهوم ضيق أو اقتصادي للمؤسسة إذ يعرفها بأنها "كل تنظيم يرمي إلى الإنتاج أو المبادلة للحصول على الربح"[3] وتتألف المؤسسة من عناصر تنظيمية ذات صفة رسمية بالنسبة للخاضعين لها (الدولة أو القطاع الخاص) إذ

---

[1] د. خليل أحمد خليل: معجم مفاهيم علم الاجتماع، بيروت: معهد الانماء العربي١٩٩٦، ص١٠٦.

[2] لجنة من العلماء والباحثين برئاسة أ. محمد شفيق غربال مدير معهد الدراسات العربية (جامعة الدول العربية): الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني (الصادرة عن مؤسسة فرانكلين الأمريكية) بيروت: دار الجيل ١٤١٦هـ=١٩٩٥م، ص١٧٧٨.

[3] مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط٢، ج١، استانبول (تركيا) المكتبة الإسلامية (د.ت) ص١٧.

تتضمن سلطة وضع القواعد التنظيمية وأخرى تقوم بالإجراءات التنفيذية، وثمة رقابة وإشراف ومساءلة ويتفاوت حجمها ومداها وتمويلها وفق طبيعة المؤسسة (رسمية أم أهلية).

خصائص المؤسسة:

يمكن العثور على عدة خصائص للمؤسسة، أبرزها:

- مجموعة قواعد وأنساق تنظيمية أو تشريعية.
- مجموعة أنشطة وإجراءات عمل.
- مجموعة أفراد تربطهم رابطة دم، أو قانون، أو عقد.
- وجود أهداف للمؤسسة يسعى أفرادها لتحقيقها.
- وجود سلطة رئاسية، كما توجد حالة تبعية تنظيمية، ومن ثم فإن العقاب ضروري لبقاء المؤسسة وانتظام عملها اليومي.
- ضرورة التعاون بين الأفراد لتحقيق الأهداف، فهم يعملون بشكل جماعي وليس لمالك دكان يعمل بمفرده.
- يمكن العثور على مصالح لأفراد المؤسسة تختلف عن أهداف المؤسسة فإذا خضعت المؤسسة للتنظيم الرسمي فالمصالح الخاصة تعبّر عن التنظيم اللارسمي، ومن ثم فليس من الضرورة أن تتطابق الميول أو الاتجاهات النفسية، ولكن من الضرورة أن تتناسق الأعمال والأهداف.
- وجود سلوك تنظيمي: وهو السلوك الخاضع لقواعد عمل مرسومة ضمن إجراءات معروفة سلفاً ونابع من طبيعة المؤسسة وأهدافها فالسلوك المؤسسي لرجل الدين غير السلوك المؤسسي للعامل في شركة تجارية فهو –أي السلوك المؤسسي– مجموعة قواعد نظامية يعتادها العاملون في المؤسسة وتصبح جزءاً من حياتهم المهنية ضمن أخلاقيات الوظيفة أو الأخلاقيات النابعة من طبيعة الانتماء للمؤسسة عائلية كانت أم حكومية فهل ثمة من حاول تنظير المؤسسات؟

نظرية المؤسسة

أنشأ هذه النظرية –في فقه القانون العام– الفقيه الفرنسي "موريس هوريــو "HAURIOU"، فهي حالة جديدة من العلاقات القانونية تختلف عن القــانون والعقــد، فالمؤسسة هي فكرة عمل أو مشروع يتحقق قانونياً في الوسط الاجتماعي، ولتحقيــق هذه الفكرة يتعين أن تنظم السلطة التي تدار من قبل هيئاتها، ومن جهة أخرى بيــن أعضاء هذه المجموعة الاجتماعية وهناك مظاهر إيجابية منظمــة توضــح لنــا أن المؤسسة تنطوي على ثلاثة عناصر أساسية هي:

الأول: فكرة مشتركة تسعى جماعة من الأفراد لتحقيقها.

الثاني: إظهار المشاركة لدى المجموعة وهو موضوع الفكرة عن طريق علاقــات الائتلاف المؤسسى على حد تعبير "جورج رينار".

الثالثة: سلطة منظمة لخدمة الفكرة، وفكرة العمل متحققة في المشروع وهي تشــكل العنصر الدائم في المؤسسة وتبقى مستقلة عن الأفراد الذين يتولون أمرهــا فالظاهرة المؤسسية ظاهرة عامة حتماً وهي تبرز في جماعــات القــانون العام والقانون الخاص والمجتمــع الوطنــي والجماعــة الدوليــة وكذلــك الجماعات الدينية.

وهناك تدرج في المؤسسات ففي نطاق الأمة فإن المؤسسة الأولى تكون للدولة التــي يراها هوريو مؤسسة المؤسسات[1] هل يمكن تطبيق ذلك على المؤسسة السياسية؟

---

[1] عرض هذه النظرية في الفقه الفرنسي الأستاذ "سالون".

SALON S., DELINQUANCE ET REPRESSION DISCIPLINAINE DANS LA FONCTION PUBLIQUE, THESE, PARIS, L.G.D.J 1969. P.P22 et.S.

وأنظر نقد هذه النظرية: د. عبد القادر الشيخلي: النظام القانوني للجزاء التأديبي، عمان، دار الفكر ١٩٨٣، ص٧٠.

المؤسسة السياسية:

اقترح صمويل هنتجتون، عالم السياسة الأمريكي أربعة معايير للمؤسسة السياسية هي:

اولاً: قدرة المؤسسة السياسية على التكيف المستمر ADAPTATION مع الظروف البيئية، المحلية والدولية ويجري التعرف على هذا التكيف من خلال عمر المؤسسة الزمني CHRONOLOGICAL AGE أو عمرها الجيلي GENERATIONAL AGE. وتغير أو بقاء الوظائف الرئيسية للمؤسسة السياسية.

ثانياً: التعقيد COMPLEXITY وما يرتبط به من وجود عدة نظم فرعية SUB-SYSTEM ووظائف تخصصية ومهام محددة. فالمؤسسة السياسية المعاصرة تقوم بعدة وظائف تغطي جوانب الحياة مما يترتب عليه تعقيد بنية ومهام المؤسسة.

ثالثاً: الاستقلالية AUTONOMY وهي مدى تمتع المؤسسة بالحرية والذاتية في العمل والحركة فكلما تمتعت المؤسسات بحرية الحركة كان النظام السياسي نظام مؤسسات ومن مظاهر الاستقلالية، الميزانية المالية للمؤسسة، وطرق التعيين في وظائفها.

رابعاً: التماسك COHERENCE وهو طبيعة العلاقة بين أعضاء المؤسسة: هل هي تعاون وانسجام، أم صراع او ما بينهما؟ ويمكن معرفة التماسك من خلال درجة الانتماء للمؤسسة، ووجود جماعات فرعية SUB-GROUPS، أو وجود خلافات حقيقية كبيرة أم هامشية تافهة[1].

---

[1] HUNTINGTON, S.P. POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES, NEW HAVEN: YALE UNIVERSITY PRESS, 1971. P.286.

الفرع الثاني

مأسسة البحث العلمي

لقد ازدهر في السنوات القليلة الماضية البحث العلمي المؤسسي في المجتمعات الصناعية المتقدمة خصوصاً في أمريكا وبريطانيا، وإلى جانب مؤسسات التعليم العالي وما تقوم به من أنشطة بحثية متخصصة. توجد أعداد متزايدة من البحوث النظرية والتطبيقية التي تجري في المراكز والمؤسسات المستقلة عن التعليم العالي سواء ارتبطت بالحكومة المركزية أو الهيئات المحلية أو القطاع الخاص.

إن وجود إطار مؤسسي لنظام البحث العلمي يساعد على سلامة النشاط العلمي والنمط التنظيمي لهذا البحث وذلك بالتزامه بتشريعات أو تعليمات أو معايير أو أهداف محددة مسبقاً والالتزام بسياسيات بحثية ولو كانت ليبرالية المضمون.

إن وجود مناخ علمي وحريات فكرية وأكاديمية ومدارس علمية وفكرية وتمويل كافٍ لعمليات البحث العلمي ساعد مساعدة مباشرة وفعّالة في مأسسة البحث العلمي طالما كان عالم الإنتاج والخدمات يحتاج إلى بحوث أوسع وذات نتائج أدق.

وبعد هذا التمهيد الضروري، أتناول موضوعات البحث المؤسسي بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وهل يتناقض البحث الفردي مع البحث المؤسسي وما معايير البحث المؤسسي ودور فرق البحث وخصائص البحث المؤسسي وأهدافه، وأخيراً بيان أساليب إعداد الباحث العلمي مؤسسياً. وسأتناول هذه الموضوعات في ست مسائل مستقلة.

المسألة الأولى: البحث المؤسسي بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية

لا شك في أن العلوم الطبيعية متقدمة تقدماً نوعياً كبيراً مقارنة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية وذلك لأنها علوم تخضع لقوانين الطبيعة التي تتعامل مع

المادة بصفة أساسية وهي تتضمن قوانين لا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، أما العلوم الأخرى فهي علوم أيدولوجية لأنها مرتبطة بأفكار البشر ومصالحهم وهي أفكار مختلفة ومصالح متباينة فالصراع في نطاقها يكون صراعاً على المصالح المشروعة وغير المشروعة فالعلوم الطبيعية منضبطة انضباطاً تاماً لأنها تخضع لقانون الحتمية ويسهل التنبؤ العلمي في نطاقها بينما العلوم الاجتماعية والإنسانية تتحكم فيها الإرادات البشرية والأفكار المتناقضة والمصالح المتضاربة الأمر الذي يرتب على هذه الحقيقة العلمية أن البحث العلمي الطبيعي المؤسسي يجري دون عقبات كؤود في الأغلب الأعم إذ أن الباحثين يتعاملون مع حقائق مادية لا تؤثر على مصالحهم أو ذواتهم ولا يمكن أن تكون للعاطفة البشرية دور يذكر في نطاقها بينما المؤسسية في البحث الاجتماعي أو الإنساني تكون أصعب وإذا جرت فيخشى أن تكون مؤسسية مقننة أو مؤدلجة أو مسيسة أو هادفة إلى صياغة نتائج معينة قبل الوصول إليها فعلاً[1]، لذلك يجب التدرب على المؤسساتية في هذه العلوم الاخيرة.

المسألة الثانية: الفردية والمؤسسية

أرى، أن الفردية لا تتعارض مع المؤسسية في البحث العلمي طالما كان الباحث مدركاً لقواعد المؤسسية ومستوعباً لأهدافها فهو سيجسدها في سلوكه البحثي، ويمكن في غير قليل من الحالات إنتاج بحث علمي فردي ذي نتائج علمية باهرة تفوق الكثير من البحوث الجماعية التي تتسم بتفاوت الأساليب واختلاف طرق استخراج النتائج والطابع الفسيفساني للبحث ذاته بشكل عام.

صفوة القول في هذا الشأن أن الباحث العلمي الذي أدرك أن العصر السائد هو عصر المؤسسات وأن حياتنا مؤسسة طبقاً لأهداف محددة فإنه يتآلف مع الروح المؤسساتية في عمله البحثي إذ يخضع لضوابط نظامية تجعل من تفكيره منهجياً واستنتاجاته موضوعية فلا يبقى من الخطأ في اجتهاده العلمي سوى الحد الأدنى أو المستوى المقبول.

---

[1] في التوسع أنظر: د. عبد القادر الشيخلي: قواعد البحث القانوني، عمان، دار الثقافة،١٩٩٩م، ص١١.

المسألة الثالثة: مبادئ ومعايير البحث المؤسسي

تتوافر مبادئ ومعايير تحكم وتنظم البحث العلمي وفيما يلي بيـــان موجـــز لها:

(١) أن البحث العلمي –كقاعدة عامة– نشاط مخصص لصالح البشـــرية وهـــو أداة فعّالة لتقدم الإنسانية المعاصرة.

(٢) لِمَ مؤسسة البحث العلمي؟ أساس مؤسسية البحث العلمـــي أن يشـــكل عنصـــر جوهري في تكوين الثروة لأنه يزيد من إنتاجية العمـــل ورأس المـــال وهـــذا ينعكس على تقديم السلع والخدمات التي توفرها الدولة والقطاع الخاص علـــى حد سواء، وإذا تفهم صانعوا القرار السياســـي هـــذه الحقيقـــة فـــإن النزعـــة المؤسسية ستدب في مفاصل البحث العلمي؛ باحثين ومناهج وأدوات دباً حثيثاً.

(٣) تكوين التقاليد البحثية المؤسسية.

من الضرورة بلورة تقاليد بحثية في إطار الطابع المؤسسي للبحث العلمـــي ومن ذلك تعزيز تعاون المؤسسات مع الباحث العلمي عن طريق:

- توفير المعلومات والبيانات والحقائق.
- تقديم التسهيلات الإجرائية والتنفيذية لعملياته البحثية.
- تقديم أوجه النصح والإرشاد في حالة الضرورة العلمية.
- تقديم التمويل أو العون المادي.

المسألة الرابعة: فرق العمل البحثي هي الشكل الأرقى للبحث المؤسسي:

من الضرورة لمؤسسات البحث العلمي أن تضع نظماً مرنة لفرق العمـــل البحثي الجماعي سواء كانت هذه المؤسســـات هـــي الجامعـــات أو الدولـــة حيـــث تخصص لكل وزارة مركز بحث علمي في إطار طبيعة عمل الـــوزارة وأهدافـــها الراهنة والمستقبلية.

"إن التعاون والاتصال يغطيان جانبين من جوانب التفاعل بين الباحثين. إن شكل العلاقة بين الأستاذ والباحث المبتدئ أبعد ما يكون عن التعاون المطلوب، فالتعاون اشتراك في الفكر والمهارة على قدم المساواة لتحقيق هدف مشترك فإدارة البحث العلمي تدفع الباحثين إلى اختيار أساليب للعمل ترمي إلى دعم التعاون أو توحيد الأنشطة بغية تحقيق هدف جماعي ويميل الباحثون في الحقول النظرية للعمل وحدهم فيكونوا انعزاليين".

ومن صور التعاون: تعاون العلماء عن طريق المراسلة وهناك ميل متزايد في المشروعات المشتركة إلى معاملة كل أعضاء الفريق (فنيين أو علماء) على أن لهم اسهامات متساوية وإن كانت مختلفة بالضرورة وإلى مشاركة العاملين في التخطيط المفصل للبرامج التدريسية.

أصبح فريق البحث برأي اليونسكو يتراوح بين أربعة وثمانية بصفة عامة. ويتراوح المجموع الأمثل لفريق البحوث الصناعية بما في ذلك التقنيون وغيره بما يتراوح بين اثنى عشر وأربعة عشر شخصاً إذ يمكن للفرد الواحد أن يتعامل معهم في الوقت نفسه.

وعلى الرغم من وجود التنافس بين أعضاء الفريق إلا أنه أصبح ما يشاهد الآن علانية ويقتصر على التنافس الذي يتسم بالروح الرياضية وإن وجدت تحت السطح عداوات شخصية قد تكون ضاربة يمكن أن تؤثر على الأحكام العلمية وإن أصبح الصراع متعلقاً بالعزة الشخصية أو الوطنية فلا يقتصر الضرر على الباحثين وإنما يمتد إلى العلم فيقلل من شأنه"[1].

صفوة القول في هذا الشأن أن نظام الفريق البحثي يساعد في تزويد الأعضاء بخبرات فنية مكتسبة اضافة إلى التبادل بين المعلومات والحقائق وأخيراً وليس آخراً فإن نظام الفريق هو محور العمل المؤسسي في البحث العلمي فهو يساعد في تشذيب الأفراد من فرديتهم المفرطة والانفتاح على الآخرين برحابة صدر بصفة عامة إن قواعد العمل المؤسسي في البحث العلمي هي قواعد مرتبطة

---

[1] ديكنسون: مرجع سبق ذكره، ص١١٧-١١٩.

مباشرة بطبيعة البحث العلمي فهي قواعد كفية في إعداد البحث وهي قواعد العمل والإجراءات ويتطلب ذلك الإيمان الصادق المتجسد في الأفعال بالعلم كمنظومة متكاملة، وهذا يعني تقريب العلوم الإنسانية والاجتماعية من العلوم الطبيعية. صحيح أن التخصص طريقة من طرق التقدم العلمي إلا أن العلاقة الجدلية بين الخاص والعام وضرورة التناوب في الدور هي التي تثري التخصص وتقدم العلم كما أن الاغتراف من العلوم المجاورة أو ذات الصلة (ولو كانت مباشرة) وهي التي تمد الباحث بمعارف وحقائق تعينه على تطوير تخصصه العلمي أو المعرفي ولا شك أن نظام الفريق البحثي يساعد على تحقيق هذه الأهداف بشكل مباشر.

إن الطابع الفردي للبحث وفقدان التعاون بين الباحثين وتخوفهم من العمل الجماعي وضعف المشاركة بينهم وتدني الإدراك بأهمية العمل الجماعي هي من أبرز المظاهر على رفض السياسات والأهداف المؤسسية للبحث العلمي الأمر الذي ينجم عنها تأخر نمو وبلورة مؤسسية البحث العلمي أن تخوف الباحثين من بعضهم وتنفيذ العمليات البحثية دون تنسيق أو استشارة للزملاء هي سياسة تقليدية مرجوحة وتتعارض تماماً مع نزعة المأسسة مما يؤشر ليس على القيمة المؤسسية للبحث العلمي فحسب بل وأيضاً على حرية التفكير والإبداع فالمؤسسية كمنظومة مفتوحة تشجع على هذين المتغيرين أما إذا أصبحت المؤسسية منظومة مغلقة (عن طريق اتباع الروتين وانتهاج البيروقراطية ومحاكاة العمل الحكومي) فهي تؤذي البحث العلمي ومن ثم تؤدي إلى اخفاق هذين المتغيرين (حرية التفكير والإبداع).

المسألة الخامسة: خصائص البحث المؤسسي وأهدافه

أ- خصائص البحث المؤسسي

إذا نفذ البحث المؤسسي فريق عمل بحثي فإن أبرز الخصائص السافرة هي:

١- فريق جماعي ٢-تعاون كامل ٣- التزام الأعضاء بحب الحقيقة

٤- اتسام الباحثين بالكفاية العلمية والخبرات الفنية والعملية العريقة.

٥- الأمانة العلمية.

ب- أهداف البحث المؤسسي:

يمكن بلورة أبرز الأهداف وهي:

١- أهداف البحث محددة تحديداً دقيقاً.

٢- استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية والتقنية للبحث استخداماً أمثلاً.

٣- التنسيق الفعال بين جهود الباحثين في نطاق البحث الواحد وخلق نوع فعال من التعاون الكامل وذلك لانجاز البحث بأقل كلفة وبأقصر مدة زمنية وعلى أفضل نحو نوعي ممكن.

المسألة السادسة: إعداد الباحث وظيفة مؤسسية:

تلجأ مؤسسات البحث العلمي إلى تدريب المرشحين للعمل في الحقل البحثي بعد إجراء اختبارات تحريرية ومقابلة معهم وذلك للتحقق من طبيعة قدراتهم الإدراكية أن تكوين الباحث يتوقف على جملة متغيرات تكون بمثابة سياسة مؤسسية، أدرج أدناه أبرزها:

١- حصول المرشح على شهادة جامعية كحد أدنى وإشراكه في برنامج الدراسات العليا.

٢- التخصص في حقل علمي أو معرفي يرغب المرشح لقضاء حياته المهنية والعلمية في احترافه.

٣- التدرب على مناهج وآليات البحث العلمي وخصوصاً الجديدة المتطورة.

٤- الحاجة إلى التعمق ببعض العلوم كالرياضيات والإحصاء وبعض التخصصات العلمية الأخرى التي يحتاجها.

٥- الاستخدام الممتاز لأجهزة الحاسوب (الكمبيوتر) والإنترنت (الشبكة العالمية للمعلومات أو الشبكة العنكبوتية).

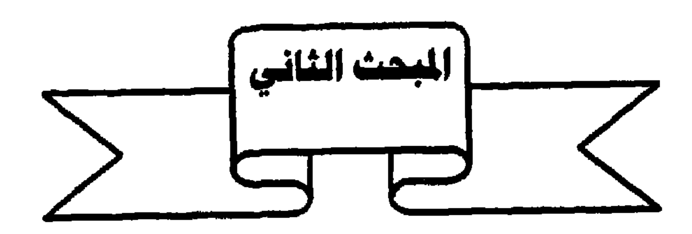
٦- الإلمام بالتام بلغة أجنبية واحدة في الأقل كاللغة الانجليزية: قراءة وكتابة ومحادثة.

٧- تطبيق إدارة الوقت بحيث يتفرغ للقراءة والاستقصاء والتحليل والمقارنة كتفكير يومي منتظم بحيث يخصص ثمان أوعشر ساعات، يومياً كحد أدنى.

٨- تنمية مهارة إلقاء المحاضرات (في بعض الحالات).

٩- دراسة فلسفة العلوم وفهم مسالك كبار العلماء والعمل مع عالم محترف أو مع فريق بحثي متقدم.

١٠-تنمية القدرات البحثية عن طريق تراكم الخبرات كماً ونوعاً ودراسة البحوث الأصلية والمعمقة والمبتكرة لغرض فهم أوجه ابداعها وجدتها.



دور البحث العلمي المؤسسي العربي في ظل الألفية الثالثة

العالم المتقدم صناعياً وعلمياً وحضارياً ينتج شتى أشكال التكنولوجيات الجديدة المتطورة، اما نحن فمستهلكين لها، ومثل هذا الوضع ليس ساراً للعرب فإذا قمنا باستيراد التكنولوجيات المختلفة ثم لجأنا إلى توطينها لغرض الاستفادة منها من جهة ومحاولة فهمها فهماً مباشراً من جهة ثانية، فإن الضرورة العلمية لمستقبل العرب تقتضي اللحاق بركب التقدم عن طريق تشجيع انتاج أدوات وقطع غيار هذه التكنولوجيات كمرحلة أولى من مرحلة تقدمنا العلمي والصناعي، ثم نوفر أقصى درجات التحفيز والتشجيع للباحثين كباراً وشباباً من أجل انتاج التكنولوجيا محلياً. ولعل التعاون بين الدول الإسلامية هو ألف باء العلم الجاد. كما أن توفير أمهات الفكر العلمي والنظريات والبحوث العلمية والتكنولوجية بلغة الضاد محاولة لتعميم الظاهرة العلمية وتوسيع رقعة الباحثين في الحقول العلمية والتكولوجية.

ولنا في اليابان درس لا ينبغي إهماله أو نسيانه فهي تقدمت لأنها ترجمت إلى لغتها القومية كل ما يمت إلى اكتشافات واختراعات العصر فأصبح باحثوها وشبابها يتعاملون مع المنجزات الغربية باللغة التي يفكرون بها.

وبعد هذا التمهيد العام الضروري لربط العرب بالألفية الثالثة أتناول مسألتين جوهريتين أحدهما هو العولمة والثانية هي تكنولوجيا المعلومات كمثال على التقدم العلمي والتكنولوجي الضروري للمستقبل العربي الإسلامي.

الفرع الأول: ظاهرة العولمة

نحن لا نرغب برفض تيار العولمة لانه تيار عالمي جارف، كما لا نرغب أن نذوب في ايدولوجيتها بحيث نفقد خصائصنا الإسلامية والعربية فنحن لا نخالف هذا التيار ولن ننعزل عنه فنحن مرتبطون بالحضارة الإنسانية وبالاقتصاد العالمي ولذلك سوف نستقبل هذا التيار بصدر رحب وثقة عالية بقدراتنا التراثية والذاتية الحاضرة إذ سنفتح نافذة العولمة مع بقاء أرجلنا على أرضنا العربية خدمة لأهدافنا الإسلامية وأمانينا العربية فموقف أوروبا يختلف عن موقف أمريكا كما دلل على ذلك فشل مؤتمر سياتل (١٩٩٩). ونملك استثمار التناقضات بين القوى العالمية (أمريكا، أوروبا، اليابان، الصين) لصالح قضايانا القومية. صفوة القول في هذا الشأن ضرورة ترتيب البيت العربي كي يكون بيتاً من بيوت الألفية الثالثة مستفيدين من تكنولوجيات ومعارف وأعلام العصر وفي الوقت نفسه الإصرار على المحافظة على خصائصنا الدينية والقومية.

إن استعدادنا لقبول العولمة دون الذوبان في المصالح الغربية يحتم احداث تفكير جديد ونمط جديد من المؤسسات وعقلية تعي طبيعة الأهداف المنبثقة من الألفية الثالثة فنكون مع التيار دون أن نتلاشى فيه، ونكون مع أنفسنا دون أن نتجاهل العالم، ونكون مع العالم دون أن نلغي أنفسنا فنسهم في حضارة العولمة وفق مصالحنا وأهدافنا وشخصيتنا الذاتية.

الفرع الثاني: تكنولوجيا المعلومات

يعرض الخبير الدكتور نبيل علي أنشطة البحوث الرئيسية وأنشطة التطوير والبحوث التطبيقية في العالم وفي وطننا لعربي وفيما يلي موجز لذلك:

أ- أنشطة البحوث الرئيسية:

الوضع العام:

ترتبط البحوث الأساسية في مجالات تكنولوجيا المعلومات بصلات وثيقة بأعمال التطوير والبحوث التطبيقية، وهو الارتباط الذي وصل إلى الحد الذي يمكن

القول معه، إن التكنولوجيا أصبحت المحرك الرئيسي للبحوث الأساسية بقدر يفوق بكثير كون الأخيرة هي الباعث على التطبيق التكنولوجي، لقد باتت البحوث الأساسية مقوماً أساسياً للاحتفاظ بعصا السبق، وسحبت السرعة الهائلة التي تتطور بها تكنولوجيات المعلومات البساط من تحت أقدام من كانوا في الماضي، ينادون بالتروي في اقتحام المجالات الجديدة، فكان عهدنا بهم أن يتركوا لأهل الهمة والمبادرة مهمة المجازفة، ليحصدوا هم من بعدهم عائد التكنولوجيا وقد استقرت ووضحت معالمها، وها هي اليابان بعد أن تبوأت هذا الوضع المتقدم في تكنولوجيا المعلومات، وقد أدركت في الوقت المناسب أنه لا جدوى من التشبث بسياسة التطوير القائمة على النسخ، واستيراد براءات الاختراع، خاصة بعد أن استعاض أصحاب الانجازات عن براءات الاختراع، بقيود وإجراءات صارمة لحماية أسوار الصنعة، وشركة أي بي إم، عملاق صناعة الكمبيوتر أدركت هي الأخرى كلفة التخلف الباهظة، كنتيجة للسياسة المتحفظة التي انتهجتها في الماضي المتمثلة في عدم المبادرة، انتظاراً لما تسفر عنه تجارب المغامرين المبادرين.

على صعيد العتاد، تهدف البحوث الأساسية، من جانب إلى زيادة امكانات عناصره: زيادة السرعة وسعة الذاكرة، وطاقة تخزين وسائط حفظ البيانات، ومن جانب آخر إلى تسهيل التعامل بين الإنسان والآلة.

أما على صعيد البرمجيات فتركز جهود البحوث الأساسية على تحويل فنون البرمجة وتصميم النظم واسترجاع المعلومات ومعالجة اللغات الطبيعية إلى علوم منضبطة، وذلك باللجوء إلى أساليب نظرية النظم SYSTEM THEORY، والرياضيات الحديثة، والإحصاء، والمنطق البيولوجي.

فيما يخص نمط إدارة برامج هذه المشاريع البحثية، اعتمد البرنامج الياباني على حشد موارد المؤسسات البحثية الحكومية مع كونسورتيم من الشركات الرائدة، في المجالات المختلفة تحت قيادة بحثية موحدة، أما إدارة البرنامجين الأمريكي والأوروبي فقد قامت على مبدأ التنسيق وتوزيع المهام بين المؤسسات

البحثية المختلفة. وكمثال له هنا نذكر قائمة المؤسسات المساهمة في البرنامج الأمريكي HPCC.

- وكالة مشاريع البحوث المتقدمة في مجال الدفاع DAPRA.
- المؤسسة الوطنية للعلوم NSF.
- وزارة الطاقة DOE.
- الإدارة الوطنية لعلوم الطيران والفضاء NASA.
- المعاهد الوطنية للصحة NIH.
- المعاهد الوطنية لشؤون المحيطات والمناخ NOAA.
- وكالة حماية البيئة EPA.
- المعهد الوطني للتوحيد القياسي والتكنولوجيا NIST.

الوضع العربي:

لا تمثل ظاهرة قصور البحوث الأساسية في مجال المعلومات مفاجأة لأحد، فهي امتداد للظاهرة نفسها في مجالات عديدة أخرى، كنتيجة منطقية لمجموعة من الأسباب التي باتت معروفة للجميع، والتي على رأسها التبعية العلمية، والتكنولوجية، وضعف الميزانيات المخصصة للبحوث، ولا يمكن اغفال أثر غياب صناعات محلية في مجالات المعلومات، وما ترتب عليه الطلب على البحوث الأساسية.

وبسبب نقص الموارد البشرية، أو غياب الهياكل المؤسسية، فقد أنشئت مجموعات ومعاهد متخصصة في مجال تطبيقات المعلومات والالكترونيات الدقيقة، والاتصالات في معظم البلدان العربية، كمركز بحوث الكترونيات الملحق بالمركز القومي للبحوث في مصر، ومركز علوم الكمبيوتر، وتكنولوجيا المعلومات الملحق بالمركز القومي للبحوث في سوريا، والمعهد الإقليمي للمعلومات والاتصالات IRSIT بتونس، ومجموعة بحوث الالكترونيات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم

والتكنولوجيا بالرياض، وقسم بحوث النظم بمعهد الكويت للأبحاث العلمية، والمعهد القومي للمعلوماتية في الجزائر، والمركز القومي للحاسب الآلي في العراق، وذلك بالاضافة إلى جماعات البحوث في أقسام علوم وهندسة الكمبيوتر التي أنشئت في معظم الجامعات العربية.

ويقترح الخبير الدكتور نبيل علي قائمة بمجالات مقترحة لبعض موضوعات البحوث الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والعلوم المساندة لها: اللسانيات النظرية واللسانيات الحاسوبية. معمارية نظم الحاسبات والاتصالات. بحوث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجالات التعليم والتنمية الريفية. بحوث تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجالات التعليم والتنمية الريفية. بحوث الهندسة العكسية. معالجة النصوص بأسلوب النص الفائق HYPERTEXT. تطبيقات المعلومات في الهندسة الوراثية في مجالات الغذاء والتغذية والدواء. تطبيقات بحوث العمليات في ترشيد استغلال الموارد ومراقبة الأداء. تقويم تكنولوجيا المعلومات INFORMATION TECHNOLOGY ASSESSMENT. دراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية لتكنولوجيا المعلومات.

ب- أنشطة التطوير والبحوث التطبيقية

الوضع الأول: تمثل البحوث التطبيقية الشق الأعظم من البحوث، خاصة في مجالات تطوير البرمجيات وتصميم النظم والشبكات وما إلى ذلك. ويعد تضخم البحوث التطبيقية نتيجة منطقية لسرعة التطور التكنولوجي وانتشار نطاق التطبيقات.

وقد واجه الفشل عدداً غير قليل من مشاريع التطوير الضخمة، وذلك لطول الوقت اللازم لتحويل النماذج الأولية PROTOTYPE إلى منتجات نهائية، وهو أمر ينطوُي على مخاطر كبيرة بسبب سرعة التطور الهائلة، ففي حالات غير قليلة أصبح المنتج ملغى قبل اكتماله، وذلك لظهور بدائل تكنولوجية متقدمة عليه، أو بروز عوامل مستجدة لم تؤخذ في الاعتبار عند التخطيط للمشروع.

يشهد تاريخ تكنولوجيا المعلومات أن النجاح في دنيا الأعمال وصاحب الحظ المادي فيها ليس بالضرورة هو المبدع صاحب الفكرة، بل من يستطيع أن يطور الأفكار الجديدة ويحيلها إلى منتج شائع COMMERCIALIZATION وفقاً للأعراف المستقرة لادارة الأعمال واقتصادياتها، وكدليل على ذلك أن ميكروسوفت، كبرى شركات تطوير البرمجيات في العالم حالياً، أقامت مجدها على برامج ابتاعتها من آخرين بثمن زهيد، من ابرزها برنامج لغة البيسك الذي اقتنته من جامعة سياتل وطورته بعد ذلك، ليصبح أكثر برامج لغة بيسك شيوعاً، وبرنامج نظام التشغيل الذي اقتنته من إحدى الشركات الصغيرة لتطوير برامج بسياتل لتجعل منه النظام القياسي MS-DOS على مستوى العالم.

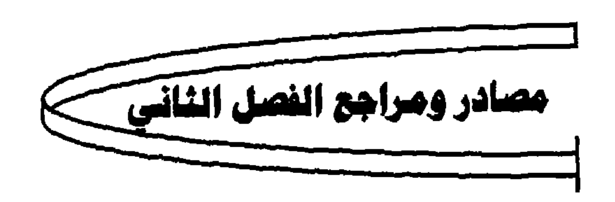
الوضع العربي: موقف البحوث التطبيقية ليس أحسن حالاً من نظيره في البحوث الأساسية، ومعظم هذه البحوث تقوم بها الجامعات ومراكز البحوث، ويسودها التكرار ما بين البلدان العربية.

إن الهدف الرئيسي في رأي الدكتور نبيل علي هو توثيق الصلة بين البحوث التطبيقية وقطاعات الإنتاج والخدمات، لذا يقترح هذا الخبير هنا إنشاء ساحات علمية SCIENCE PARKS حول الجامعات لتقوم باعمال التجريب والتطبيق في مناخ وسط بين الطابع الأكاديمي وطابع إدارة الأعمال، وكذلك إنشاء ساحات بحثية RESEARCH PARKS حول المصانع للقيام بأعمال التطوير حتى مستوى النموذج الأولي PROTOTYPE. ولا بد كذلك من استغلال نظم المعلومات العلمية والتكنولوجية كوسيلة أساسية للربط بين قطاعي البحوث والإنتاج، وكذلك الاستفادة من تجارب مؤسسات التصنيع العسكري في هذا الصدد كما اوصى الخولي ومدكور في دراستهما عن السياسات التكنولوجية في القطاعين المدني والعسكري. ويقترح الدكتور نبيل علي إنشاء شبكة من مراكز البحوث التطبيقية موزعة على الوطن العربي في مجالات المعلوماتية المختلفة، والتالي تصور اولى بتخصصاتها والدول المستضيفة لها:

مركز بحوث معالجة اللغة العربية آلياً-السعودية، مركز بحـوث الترجمـة الآليـة سوريا، مركـز تكنولوجيـا المعلومـات والإدارة-الكويـت، مركـز تكنولوجيـا الاتصالات-تونس، مركز تكنولوجيا المعلومات والتعليم-الجزائر، مركز تكنولوجيـا المعلومات والزراعة-السودان، مركز تكنولوجيا المعلومـات والـتراث العربـي-المغرب، مركز تكنولوجيا المعلومات والثقافة-مصر، مركز تكنولوجيا المعلومـات والتحكم-العراق، مركز تكنولوجيا المعلومات والصحة-الصومال، مركز تكنولوجيـا المعلومات في المجال العسكري-ليبيا، مركز تكنولوجيا المعلومات والبيئـة-دولـة الإمارات[1].

---

[1] د. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، الكويت-عالم المعرفة (عـدد١٨٤-نيسـان١٩٩٤) ص٢١٣ وما بعدها.



مصادر ومراجع الفصل الثاني

رجعت إلى كتب كثيرة لم استفد من معظمها الفائدة المرجوة وأشير هنا للكتب التي اعتمدت عليها في إعداد هذا الفصل، كما اعتمدت على معلوماتي وخبراتي البحثية.

أولاً- المراجع العربية

١- د. جون ب. ديكنسون: العلم والمشتغلون في البحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، الكويت-عالم المعرفة (العدد ١١٢، نيسان١٩٨٧).

٢- د. خليل أحمد خليل، معجم مفاهيم علم الاجتماع، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٦.

٣- د. عبد القادر الشيخلي: قواعد البحث القانوني، عمان-دار الثقافة،١٩٩٩.

٤- لجنة من العلماء والباحثين برئاسة أ.محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني، بيروت، دار الجيل١٩٩٥.

٥- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط٢، ج١، استانبول (تركيا)، د.ت.

٦- د. مصطفى عبد الله خشيم: موسوعة علم السياسة، طرابلس-الدار الجماهيرية، ١٩٩٤.

٧- د. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، الكويت: عالم المعرفة (عدد ١٨٧٤- نيسان١٩٩٤).

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- HUNTINGTON S.P. POLITICAL ORDER IN CHINGING SOCIETIES, NEW LAVEN TALE UNIVERSITY PRESS 1971.

2- SALON S., DELINQUANCE ET REPRESSION DIISCIPLAINIRE DANS LA FONCTION PUBLIGUE, PARIS, L.G.DJ. 1969

الخاتمة

استنتاجات واقتراحات

بعد هذه الجولة المضنية والممتعة معاً في ربوع قضايا البحث العلمي ومحاولة التركيز جهد المستطاع على أزمة حريته، أبادر الآن إلى استخلاص اهم الاستنتاجات التي افرزتها هذه الدراسة وتقديم أبرز الاقتراحات العلمية والعملية التي أرى من المفيد مناقشتها وتطبيق ما هو صالح منها.

أولاً: الاستنتاجات

١- نشأ التعليم العالي العربي ونما في بيئة غير متطورة وغلبت على فلسفته وسياساته الكم على الكيف.

٢- إذا كانت قضايا ومسائل العلوم الطبيعية والحياتية والاحصائية والرياضية ليست بحاجة كبيرة إلى حريات واسعة فإن قضايا ومسائل العلوم الاجتماعية والإنسانية تحتاج إلى مثل هذه الحريات حاجة قصوى، فهذه العلوم تتعلق بفكر الإنسان وإرادته وأهدافه ومصالحه ووجوده الاجتماعي، وهي شؤون موضع خلاف شديد بين الفلاسفة والمفكرين والعلماء والباحثين وكل ذي عقل.

٣- الأستاذ الجامعي المتمرس والجاد والملتزم إذا توافرت له حاجاته المالية والروحية وخصوصاً الحريات الأكاديمية، قادر على إنتاج المعرفة الجديدة وقادر على التأثير على التطور الاجتماعي والثقافي لمجتمعه.

٤- بما أن من وظائف وأهداف البحث العلمي عموماً المساهمة في تطوير العلوم والمعارف والثقافات والمشاركة في حل مشكلات المجتمع والاقتصاد والإدارة والثقافة فإنه جدير بالحريات اللازمة فهي تحصيل حاصل وذكر لمفهوم.

٥- يستحيل تحقيق التقدم العلمي والحضاري المنشود، واستثمار الثروة القومية وتنميتها، واستنبات التكنولوجيات الجديدة المتطورة، والدخول إلى عالم

العولمة والألفية الثالثة بثقة ورباطة جأش بدون ترسيخ وتنمية البحث العلمي المؤسسي.

٦- سيطرة الروح البيروقراطية على مؤسسات البحث العلمي تؤدي إلى خنق هذه المؤسسات، إذ أن عمليات ومناهج البحث العلمي غريبة عن العمل الإداري والبيروقراطي الذي يتسم بالتخلف والتسلط، فالأول تحرري طليق والثاني جامد مقنن بشكل بغيض.

٧- من خصائص البحث المؤسسي أو سماته أنه بحث هادف، ملتزم، مرتبط بمؤسسة أو بمشروع، يتقيد بقواعد عمل، وله إطار واضح، ويجري في الأغلب الأعم ضمن فريق عمل بحثي.

٨- ثمة إشكالية بين الفردية والمؤسسية، فالبحث الفردي قد يكون غير هادف أو غير مجدي أو أن تكون نتائجه غير سليمة، بينما المؤسسية قد تخنق حرية الباحث العلمي. وتحصل هذه الإشكالية في البلدان النامية إذ تكون فردية الباحث جامحة والمؤسسية مغلقة، أما إذا انتظم الباحث العلمي في خبراته المتراكمة وأدرك أهمية المؤسسية في الدولة والمجتمع والحياة من جهة وكانت المؤسسية منظومة مفتوحة لا تلتزم إلا بمبادئ حرية الفكر فإن هذه الإشكالية لن تحصل في الأغلب الأعم.

ثانياً: الاقتراحات

١- من الضروري تجديد التعليم العالي عن طريق تطبيق التفكير المستقبلي ذي الطابع الابتكاري بشأن محتوى التعليم وكيفية اكتساب المعرفة والعلم.

٢- من الضرورة توفير المناخ العلمي في الجامعة عن طريق استقلال النظام الجامعي عن النظام السياسي وخصوصاً استقلاله عن السلطة التنفيذية وذلك بإنشاء مجلس أعلى للجامعات في كل بلد (بدلاً من وزارة التعليم العالي) يشترك في عضويته ممثلو الدولة والأساتذة ويكون للطرف الثاني القدح المعلى في تسيير شؤون التعليم العالي.

٣- اقترح العمل على اصدار ميثاق حقوق الباحث العلمي يتضمن:

* التعهد بتوفير أوسع الحريات للباحث العلمي.

* تذليل سائر الصعوبات والمعوقات التي تواجهه بشأن حرية الفكر والعقيدة والتعبير والنشر.

* ارساء دعائم أدب الاختلاف، وتعزيز قيمة مقارعة الحجة بالحجة وتجنب تسييس الخلافات او تباين وجهات النظر أو محاولة استعداء السلطة العامة تجاه بعض الباحثين أو المفكرين الذين يشذون عن الركب الفكري العام السائد.

٤- ضرورة تحرير الباحثين من الخضوع للأنظمة البيروقراطية والروتينية، ومنحهم حريات واسعة في العمل البحثي كي يشعروا بمناخ المرونة التي يحتاجون للعيش في ظله.

٥- ضرورة اتاحة المعلومات الأجنبية والوطنية وتدفقها بشكل تلقائي دون معوقات السرية والخصوصية.

٦- يقع على عاتق أساتذة الجامعة انتزاع حقوقهم ومن بينها حرية البحث العلمي إذ يناط العبء عليهم في التنوير برسالة الجامعة وتحقيق أهدافها واشاعة الوعي العلمي في هذه المجتمعات النامية.

٧- اقترح النظر للحريات الأكاديمية ومنها حرية البحث العلمي نظرة مؤسساتية لا نظرة فردية وهذا يتطلب أن يتعامل الأستاذ مع مساعديه وطلبته تعاملاً ديمقراطياً. وخصوصاً في تنفيذ المحاضرات والاختبارات وتشبع البحث العلمي الذي يجريه بالفكر الليبرالي الحر كي تظهر الحقيقة كاملة دون تزويق أو تنميق.

٨- ضرورة العمل لضمان حرية الباحث في استنباط الحقائق العلمية في نطاق تخصصه المهني، واتاحة المجال له بدون تحفظ أو ضغط للافصاح عن

الحقائق التي اكتشفها وتوفير الاستقلال العلمي والفكري كي يواصل بحوثه المستقبلية.

٩- ضرورة استحداث مركز ترجمة علمية في اتحاد الجامعات العربية أو اتحاد مجالس البحث العلمي العربية مهمته ترجمة أمهات الفكر العالمي المعاصر وآخر مستجدات العلوم الطبيعية والإنسانية والتكنولوجيا المتقدمة، كي يتم ضخها أمام الباحثين الذين يجهلون لغة أجنبية، فاليابان تقدمت علمياً وتكنولوجياً واقتصادياً بعد أن ترجمت اكتشافات واختراعات العالم المعاصر إلى لغتها القومية فأصبح الباحث الياباني يتعامل مع حقائق العصر واكتشافاته واختراعاته باللغة التي نشأ عليها والتي يفكر فيها.

١٠- ضرورة إنشاء هيئة عربية عليا للبحث العلمي تتبع اتحاد الجامعات العربية، ومهمتها رصد مستجدات البحوث العلمية العالمية المعاصرة وتنوير الباحثين بها كي نحاول جهد المستطاع اللحاق بالعالم المتقدم. أو اجراء نوع من التنسيق بين هذا الاتحاد واتحاد مجالس البحث العلمي العربية.

١١- ضرورة تشجيع بين هذا الاتحاد واتحاد مجالس البحث العلمي العربية الباحثين على التعاون وتبادل المعارف والمعلومات والخبرات العلمية وخلق قيم للعمل الجماعي تستند إلى مبادئ التشاور والحوار والفحص المتبادل لنتائج بحث الآخر.

١٢- ضرورة تشجيع البحوث العلمية متعددة التخصصات وذلك عن طريق فريق العمل البحثي الذي تتكامل تخصصاته بتكامل جوانب الحقيقة المتعددة الجوانب أو العناصر. وضرورة تشجيع نظام الفريق على البحث العلمي أداء وتطويراً، واعداد تنظيمه الإداري والعلمي الذي يخدم الأهداف الموحدة للفريق. والعمل على غرس قيم:

- المشاركة: انطلاقاً من العقل الفردي واتجاهاً إلى العقل الجماعي.

- الإدراك بأن الحقيقة تحوي أحياناً جوانب متعددة يصعب على الفرد الالمام بها وحده لذلك فإن تبادل الحوار وعرض المعلومات وتصويب الاتجاهات والتركيز على جوهر المشكلة أو المسألة يجعل العمل العلمي منهجياً ومثمراً.
- التنازل عن الرأي الشخصي الضعيف وقبول الرأي الآخر القوي برحابة صدر وبروح رياضية عالية.
- التركيز على الأفكار والآراء ووجهات النظر مستقلة عن الأشخاص القائلين بها، أي الانتقال من الشخصنة إلى التقنين.
- التحلي بأخلاقيات الحوار من حيث تحديد المسألة موضوع الحوار وتحليلها ونقدها بموضوعية كاملة واتاحة المجال للآخر لعرض وجهة نظره ابتداء أو رداً أو مناقشة بحرية مطلقة واجتناب اطلاق الألفاظ الجارحة أو اقحام الدين أو السياسة بدون مبرر واستبعاد الآراء العنصرية أو التعصبية أو الاستبدادية.
- ضرورة أن يكون الهدف العام الاكتشاف أو التطوير كمسلك لسائر أطراف الفريق البحثي وكلما أدرك أفراده هذه الحقيقة كان عملهم ممتعاً وباعثاً على السعادة النفسية والاجتماعية.

١٣-اقترح عقد أوسع حلقة نقاشية لإثراء هذا الموضوع الحيوي، ووضع الآليات العملية بضرورة حرية الباحث العلمي العربي واقعاً ملموساً باقرار صريح من كل من الدولة والمجتمع على حد سواء.

١٤-ضرورة تحرر مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي ووحدات البحث والتطوير والتدريب من الخضوع للنظم الإدارية والمالية المطبقة في إدارات الدولة الحكومية الأمر الذي يقتضي إعداد نظم وتعليمات مستوحاة من ليبرالية البحث العلمي فهذا لن ينمو إلا في ظل الحرية الكاملة.

١٥-ضرورة إيمان النظام السياسي بحرية الفكر، قولاً وفعلاً، وتجنب تدخله لغرض تقييد هذه الحرية، إذ أن وعي الدولة والجامعة والمجتمع والقطاع الخاص بأهمية البحث العلمي يؤدي إلى السماح للباحثين بالمساهمة في صنع

القرار السياسي كما من الضرورة أن يساهم الباحثون مساهمة مباشرة وفعالة في وضع وتنفيذ وتقويم السياسة الوطنية للبحث العلمي.

١٦-ضرورة التوسع في استحداث وحدات البحث والتطوير RESEARCH AND DEVELOPMENT التي تسهم في تحسين المستوى الفني لعمليات الإنتاج المدني والعسكري وإحداث تغييرات جذرية في حقول الاتصال ونظم المعلومات والمواصلات والطب والهندسة التكنولوجية والهندسة الحيوية.

١٧-ضرورة إعطاء الحرية كاملة لمؤسسات البحث العلمي سواء كانت تابعة للجامعة أو للمراكز المتخصصة أو للوزارات أو للمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، إذ كلما قلت الضغوط السياسية والإدارية والمالية والاجتماعية على هذه المؤسسات استطاعت أن تتحرك على نحو أوسع وبشكل أفضل وبصورة مجدية ويتطلب ذلك توفير المناخ العلمي المتكامل لهذه المؤسسات بغية القيام بأعمالها البحثية بحرية وتحقيق أهدافها العلمية بيسر وفاعلية.

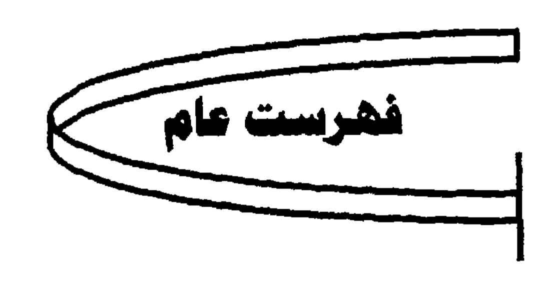
١٨-ضرورة تعاون مؤسسات البحث العلمي فيما بينها والوقوف على تجارب كل مؤسسة والاستفادة من خبراتها التنظيمية والإجرائية والإبداعية ويتم ذلك بعقد ندوات مشتركة أو ايفاد باحثين للعمل في المؤسسات البحثية الأخرى بصورة نظام تعاون فعال ويمكن إجراء بعض البحوث العلمية التي تتم على وجه المشاركة بين مؤسستين بحثيتين أو أكثر مثلاً.

١٩-ضرورة شق الطريق نحو إرساء مستوى سوي من المأسسة في العمل البحثي وذلك بوضع نظم وضوابط وهياكل تحقق نوع من الضبط والربط ضمن حرية البحث العلمي.

٢٠-ضرورة الاهتمام ببلورة قواعد نظم فرق العمل البحثي والعمل التعاوني كأسلوب مؤسسي فعال، إذ يجب تعويد الباحث المبتدئ على العمل ضمن فريق جماعي وذلك لتعلم قواعد العمل والإجراءات وطرائق التفكير والتحليل واستخراج النتائج.

٢١-ضرورة تخلي الجامعات عن التعليم بالأسلوب التلقيني والاستظهاري، فهذا الأسلوب لا ينمي القدرات الإدراكية والإبداعية للطالب الجامعي، ومن ثم ينجز -في ظل هذا النظام المتخلف- بحوثاً تقليدية أو عادية عارية من الإبداع. وثمة رابطة طردية بين طرائق التعليم الجامعي ومخرجاته. وإذا شئنا تكوين باحثين جدد يغطون نسبة عدد السكان وطبيعة أهدافنا وضرورة العيش في ظل الألفية الثالثة بجدارة وقدرة وفعالية فإن إعادة النظر بمناهجنا ومساقاتنا وسياساتنا الجامعية والبحثية هي من ألزم اللزوميات في الوقت الحاضر.

٢٢-ثمة مسؤوليات أخلاقية على الباحث العلمي في مقدمتها ضرورة استخدام ثمار العلوم والتكنولوجيات ونتائج البحوث العلمية في إسعاد البشرية وتقدمها وغرس القيم الأخلاقية في المجتمع وتجنب استخدامها من أجل الشر أو الحروب أو العنصرية أو الفاشية أو التعصب أو الإرهاب أو التمييز بمختلف إشكاله وأنواعه. فإذا انفصل العلم أو التكنولوجيا عن المنظومة الأخلاقية للمجتمع أصبح عملاً تجارياً يدر الربح للفرد أو للقلة القليلة وقد يدر الضرر للكثرة الكاثرة. فالبحث العلمي يوفر للباحث قدرات وطاقات عملاقة تنفع البشرية أو تضرها وفق محتوى العمل البحثي وأهدافه، وكل بحث منبت الصلة بالفضيلة أو الخير وينم عن نزعة شريرة يجب أن يدان ويتعرض معده لمساءلة جنائية.



الموضوع

الصفحة

البحث العلمي

بين

الحرية والمؤسسية

مجدلاوي

عمان - الرمز البريدي ١١١١٨ الأردن

ص ب ١٨٤٢٥٧ - تلفاكس ٤٦١١٦٠٦

ردمك ISBN 9957-02-052-8